

علل تجديد النحو وتيسيره عند شوقي ضيف - مقارنة نقدية لظاهرة الحذف

د. عبيد بن أحمد المالكي

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الباحة

الملخص:

تناول البحث علل وأسباب تجديد النحو وتيسيره عند شوقي ضيف، مختاراً لنماذج محددة في ضوء ظاهرة الحذف، وفق رؤية نحوية منهجية ناقدة، هذا وقد تبلور في مبحثين: المبحث الأول: علل حذف شروط بعض الأبواب النحوية، وفيه ثلاثة مطالب، المبحث الثاني: علل حذف إعمال بعض الأدوات وبعض الأبواب النحوية أو أجزائها، وفيه أيضاً ثلاثة مطالب.

والله الموفق، والهادي إلى سواء السبيل.

الكلمات المفتاحية: علل؛ تجديد النحو وتيسيره؛ شوقي ضيف؛ ظاهرة الحذف.

The Reasons for Syntax Innovation and Simplification in Shawqi Dhaif's

Writings: a Critical Approach to the Ellipsis Phenomenon

Dr. Obaid Ben Ahmed Al Malki

Assistant Professor in Arabic Syntax and Morphology, Department of Arabic Language.

Faculty of Arts and Humanities, Albaha University

Abstract:

The paper tackles the causes of and reasons for syntax innovation and simplification in Shawqi Dhaif's writings. The researcher focuses on carefully selected extracts in the light of the ellipsis phenomenon applying a critical syntactic approach. The study consists of two major divisions. The first is subdivided into three minor sections dealing with the reasons for the omission of some syntactic rules. The second is subdivided three minor sections handling the reasons for the nullification of a number of syntactic rules and articles.

Keywords: The Reasons, Syntax Innovation and Simplification, Shawqi Dhaif's Writings, Ellipsis Phenomenon.

مقدمة:

وقد اقتضت طبيعته أن يتكون من
مقدمة ومبحثين:

الأول: علل حذف شروط بعض
الأبواب النحوية.

الثاني: علل حذف إعمال بعض الأدوات وبعض
الأبواب النحوية أو أجزائها.

وتحت كل مبحث ثلاثة مطالب، ثم يتلوها
خاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات، وفهرس
للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.

ولا يفهم من عنوان البحث أنه سيتطرق للعللة
العامة التي جعلت كثيراً من الباحثين ينادون بتجديد
النحو وتيسيره؛ لصعوبته على طالبه، ولكنه
سيتناول علل وأسباب تجديد موضوعات النحو
العربي وتيسيره عند شوقي ضيف في إطار (ظاهرة
الحذف) بناء على تسببه لحذف كل موضوع
على حدة.

وليس من أهداف هذا البحث أيضاً الوقوف
عند موضوعات النحو فحسب، بل سيتضمن
البحث موضوعات صرفية؛ لأن كتابي (تجديد
النحو) و(تيسير النحو التعليمي) لشوقي، قد اشتملا
على أبواب نحوية وصرفية، فإطلاق النحو في
العنوان يشمل النحو والصرف على حد سواء.

ولمزيد من الإيضاح أضرب مثلاً لهذه الدراسة
وكيفية تناولها.

يقول شوقي معللاً لحذف (إعراب "كم"
الاستفهامية والخبرية): "لأن إعرابها لا يفيد شيئاً في

(ربّ اشرح لي صدري، ويسّر لي أمري)

مما تعارف عليه الباحثون حديثاً أن الأستاذ
الدكتور (شوقي ضيف) - رحمه الله - كان
أبرز الشخصيات المعاصرة الداعية إلى تجديد
النحو وتيسيره.

ولست هنا بصدد الحديث عن مميزات تلك
التجربة التي جعلته كذلك أو سلباتها، ولا عن
جذور تلك الدعوة التجديدية والتيسيرية
ومنطلقاتها؛ لأنها أصبحت معلومة متداولة بين
الدارسين، وإن كان البحث عرّج عليها بلا شك،
بما يتواءم ومقاصده.

غير أنه لفت نظري في أثناء قراءاتي المتكررة
لهذه السلسلة التيسيرية - إن صحت تسميتها
بذلك - ظواهر تستحق الدراسة والبحث،
ومنها على سبيل المثال: (ظاهرة الحذف،
ظاهرة الزيادة، ظاهرة الدمج).

وقد وقع اختياري على (ظاهرة الحذف) ولم
يقف البحث عندها بشكل عام، بل اختار نماذج
معينة، وطبق عليها دراسته وفق معطيات نحوية
وأخرى منهجية، فكان هذا العنوان: (علل تجديد
النحو وتيسيره عند شوقي ضيف... مقارنة نقدية
لظاهرة الحذف)*.

* تنبيه: تعاملت في البحث كله مع اسم (شوقي
ضيف) بالاسم الأول (شوقي) كما هو، دون
النظر في محله من الإعراب.

٥- قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، بحث "كتاب تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف" د. محمد عيد.

٦- بحث "موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي... دراسة في المنهج والتطبيق" د. علاء الحمزاوي) غير أن طبيعة بحثي تختلف عنها هدفاً وطريقةً ومنهجيةً؛ لذا لم أقف عندها بالتفصيل، أملاً أن أكون قد وقفت في تناول هذا الموضوع بشكل علمي غايته وهدفه الحقيقة ونشدها، والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

المبحث الأول: علل حذف شروط بعض الأبواب النحوية، وفيه ثلاثة مطالب:

● **الأول: حذف شروط اشتقاق اسم التفضيل وفعل التعجب.**

العلة: يقول شوقي (١٤٢٥هـ) معللاً ذلك بـ "أن أمثلة البابين تكفي في تمثل صيغتهما دون حاجة إلى ذكر الشروط التي يذكرها النحاة"^(١).

على حين نراه يوضح موقفه بشكل جلي في موطن آخر، فيقول: "وواضح أن شروط صيغتي التعجب والتفضيل لا تثبت جميعاً عند النحاة، وفي واقع الأمر فقد نقض الأخفش شرط ثلاثية الفعل الذي بُني الصيغتان منه، ونقض الكوفيون شرط أن يكون فعلاً تاماً، وانتقض شرط أن يكون الفعل

صححة نطقها فضلاً عما فيه من صعوبة". فأجعل عنوان هذا المطلب: (حذف إعراب "كم" الاستفهامية والخبرية) ثم أتناوله وفق الآلية الآتية:

١- العلة: وتكون - عادة - نصاً منقولاً من كتابي (تجديد النحو) و (تيسير النحو التعليمي) لشوقي؛ وذلك طلباً للدقة والمصادقية.

٢- المناقشة: وتحت هذا البند أتناول أفكار شوقي، وأدلته، وحججه، وعلله من ناحية نحوية بشكل واضح، وأخرى منهجية عند اقتضاء ذلك، مستعيناً بما أنتجه علماؤنا القدامى والمحدثون من دراسات وبحوث تفيد في هذا الشأن، وعلى هذا سار البحث إلى نهايته.

وفي هذا السياق أشيد بالدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة تجديد النحو وتيسيره عند شوقي ضيف بشكل مباشر، أو بصورة عامة، وهي:

١- تجديد النحو ونظرة سواء د. أمين عبد الله سالم.

٢- بحث "تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟" محمد صاري.

٣- حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث دراسة تحليلية تقويمية د. إبراهيم عمر زبيدة.

٤- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي "الأخفش - الكوفيون" د. عفيف دمشقية.

(١) ينظر: تجديد النحو، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م، (٣٤) وفي (١٠٦) يكرر العلة نفسها.

أولاً: كفاية أمثلة اسم التفضيل والتعجب
لمعرفة بإهما دون التعرض لشروط صياغتهما.
ثانياً: صيغتا اسم التفضيل والتعجب لا
تحتاجان إلى شروط منقوضة كما يرى شوقی،
فهل حقاً ما قاله منطقي!!!؟
أعود إلى (أولاً) فأقول:

هل يمكن للدارس - في الواقع - أن يتصور
شروط اشتقاق اسم التفضيل وفعل التعجب من
خلال الأمثلة!!!؟
في نظري أنه لا يمكن ذلك، فلو قلنا - مثلاً -:
محمد أكرم من خالد، ومحمد ما أكرمه!، وأكرم
به!، هل يدرك طالب النحو أن شروط اشتقاق
اسم التفضيل، وفعل التعجب ثمانية^(٢) في ضوء
الأمثلة السابقة؟.

وعليه، فلو أتينا بمثال لا تنطبق عليه الشروط،
فكيف لشوقی أن يقول إنه اسم تفضيل أو فعل
تعجب؟! فمثلاً: زيد أسود من علي، هل يستطيع
دارس النحو أن يحكم على أن (أسود) أفعل تفضيل
لا لبس فيه؟ أو أن (أسود) لا يجوز أن يكون اسم
تفضيل؛ لأنه يدل على لون، على خلاف فيه بين
المدرستين البصرية والكوفية؟^(٣).

مثبتاً؛ لأنه لا يمكن أن تبني الصيغتان من فعل منفي،
وانتقض شرط أن يكون متصرفاً؛ لأنه لم يُسمع عن
العرب بناء للصيغتين أو لإحدهما من فعل جامد،
وانتقض شرط أن تبني الصيغتان من فعل قابل
للتفاوت أو التفاضل بحكم المنطق إذ ما لا تفاضل
فيه لا يكون فيه تعجب ولا تفضيل، وانتقض شرط
أن لا تبني الصيغتان من فعل مبني للمجهول
لالتباس، وهو ما لم يحدث إلا في صيغ سُمعت عن
العرب لا يُقاس عليها، والشرط الثامن نقضه
الكسائي في العاهات والألوان.

وبذلك تسقط الشروط جميعاً ما عدا أن
الصيغتين تبنيان من فعل، وحتى هذا الشرط لا
داعي للنص عليه، لأن صيغة التعجب في الحقيقة
فعل رباعي، واسم التفضيل يوضع دائماً في
مشتقات الأفعال.

وإذن فالصيغتان جميعاً لا تحتاجان إلى
شروط - هي في واقع الأمر - منقوضة،
ولذلك ينبغي أن تحذف كل تلك الشروط في النحو
التعليمي؛ إذ لا حاجة للصيغتين إليها، وهي لا تمثل
واقعاً لغوياً صحيحاً...^(١).

المناقشة: بعد التأمل في النصين السابقين، يمكننا
الخلوص إلى ما يلي:

(٢) تنظر: شروط اسم التفضيل وفعل التعجب بصورة مفصلة في
المستقصى في علم التصريف، د. عبداللطيف الخطيب، مكتبة
دار العروبة، الكويت، ط ١، ١٤٢٤هـ، (١/٥١٨) وما
بعدها مع الهوامش.

(٣) ينظر: المستقصى (١/٥٢٢) مع الهوامش المتعلقة بالموضوع.

(١) يُراجع: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع
فحج تجديده، د. شوقی ضيف، دار المعارف،
القاهرة، ط ٢، ١٩٨٦م، (١٤١ - ١٤٢).

وفعل التعجب، حتى لا يستطيع الطالب تصورهما كما ينبغي.

وأما (ثانياً) فقد جزم شوقي بكل سهولة بأن صيغتي اسم التفضيل والتعجب لا تحتاجان إلى شروط منقوضة، وحول ما ساقه شوقي في هذا الاتجاه يمكننا أن نسجل بعض الملاحظات، وهي على النحو الآتي:

* لغة التعميم والجزم القاطع بأن هذه الشروط غير ثابتة جميعاً عند النحاة، وهذا الأسلوب يفتقد إلى المنهج العلمي الذي كان ينبغي على شوقي الالتزام به؛ كيلا يعطى طلاب العربية قناعات في صغرهم ثم يجدوا ما يخالفها عندما يكبرون، ولذا يقول أحد المحدثين: "أرى أن إلغاء هذه الأبواب الستة - ومنها اسم التفضيل والتعجب^(٥) - من النحو التعليمي لا يعد تيسيراً؛ لأن الطالب الذي يدرس النحو من المرحلة الابتدائية إلى نهاية المرحلة الثانوية، ثم يلتحق بعدها بالجامعة، سيجد صعوبة في فهم هذه الأبواب التي لم يدرسها من قبل خصوصاً إذا التحق بقسم اللغة العربية.

لذا أقترح أن لا تلغى هذه الأبواب، بل تدرس للتلاميذ في المراحل الأولى دون تفصيل، كأن يقال: إن كلمة (أسرع) في جملة: الطائرة أسرع من السيارة، أفادت التفضيل، وجملة: ما أجمل الربيع! أفادت التعجب... فالتيسير في رأبي هو التدرج بالتلاميذ من مرحلة إلى أخرى.

(٥) زيادة من عندي للإيضاح.

وقد يكون المثال - أيضاً - على زنة (أفعل) ولكنه لا يدل على التفضيل^(١)، ولذا "فإن تنوع صور التفضيل أو التعجب تبني على هذه الشروط مثلاً، وقد جاءت أساليب الفصحى شاهدة لها كما أن لها مستوى من الطلاب يفهمونها، وتثبت التجربة ذلك حتى في مرحلة التعليم الأساسي، فطلابها يفهمون شروط التعجب، ويطبقونها أحسن تطبيق"^(٢).

وفي الإطار نفسه يمكن أن يرد على شوقي بأن هناك ألفاظاً تدل على التفضيل، ولم تأت على صيغته المعروفة، وهي: (خير، وشر، وحب)^(٣) فكيف يمكن للدارس أن يعرف أنها أسماء تفضيل، وهي لم ترد على زنة صيغته المشهورة!؟

وأقوى من هذا أن يُرد على شوقي بقوله: "وأخذت الناشئة تتعلم هذا النحو الميسر، وسرعان ما عمت الشكوى منه، وأكثرها يعود إلى ما ذكرنا في التعليق على القرارات من أنها أفرطت في إجمالها لأبواب النحو، فانبهت صيغها على الناشئة، ولم تستطع أن تستوعبها وتمثلها تمثلاً دقيقاً"^(٤) وحقاً فإن (شوقي) أجمل - هنا - بابي اسم التفضيل

(١) يراجع: المرجع السابق (١/٥١٧، ٥٣٤) مع الهوامش.

(٢) يراجع: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، د. محمد عيد، بحث "كتاب تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف - عرض وتقييم"، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ، (١٣).

(٣) ينظر: المستقصى (١/٥١٧ - ٥١٨) مع الهوامش.

(٤) يُنظر: تيسير النحو التعليمي (٤٥).

هذا الموضوع ضبطاً حسناً، لم يقع مثله في أكثر المطوّلات، فضلاً عن المختصرات"^(٢).

فلنتأمل في قوله: "المعتبرة... ضبطاً حسناً" فكيف لشوقي أن يغفل هذا، بل يدعو إلى حذفه؟!!! ولا يفهم من هذا النص أن هذه الشروط خاصة بباب التعجب فحسب، لذا أكد الشاطبي نفسه في بداية باب ((أفعل التفضيل)) بأنه جارٍ مجرى باب التعجب طرداً وعكساً"^(٣).

* مما يجب هنا أن يلاحظ هو تعليل شوقي لحذف كل شرط على حدة، لذا كان لزاماً علينا أن نقف معها وقفة كما فعل، ولكن قبل أن نشرع في ذلك، يحسن هنا أن ندوّن نصّاً لابن مالك (٦٧٢هـ) يتحدث فيه عن هذه الشروط عموماً وما يناقضها، فيقول: "ش: قيّد ما يبني منه فعل التعجب بكونه فعلاً تنبيهاً على خطأ من يقول من الكلب: ما أكله.. وقيّد بكونه ثلاثياً؛ ليعلم امتناع بنائه من ذي أصول أربعة مجرداً كان كدحرج، أو غير مجرد كابرنشق.

وقيّد كون الثلاثي مجرداً تنبيهاً على أن حقه أن لا يبني من مزيد فيه كعلم وتعلم.. وقيّد بكونه مثبتاً تنبيهاً على أنه لا يبني من فعل مقصود نفيه، لزوماً كعلم يعجب، أو جوازاً كعلم يعجب، وقيّد

فمثلاً في المرحلة الثانوية تدرس هذه الأبواب بشيء من التوسع، مع الإكثار من التدريبات... وليس التيسير في إلغاء القواعد النحوية والأصول اللغوية، بل التيسير في طريقة تقديمها بأسلوب مشوق مما ألفه التلميذ في محيطه."^(١)

* اعتماده على آراء بعض النحاة فرادى أو جماعات، أو على ما يراه هو نفسه، دون النظر إلى أقوال وحجج المذاهب الأخرى التي يمكن أن توازي ما ذهب إليه، أو تفوقه منطقياً وانضباطية، وقد أوقعه في مثل هذه الإشكالات استناده إلى بعض المصادر النحوية المتأخرة مثل (الهمع) للسيوطي (٩١١هـ)، وهو وإن جمع كثيراً من الآراء والمذاهب، إلا أن الرجوع إلى المصادر المتقدمة عليه أمر مطلوب، وذلك للتحقق والتدقيق. * عندما يدعو شوقي مراراً إلى الاستغناء عن هذه الضوابط والشروط، فكأنه بالتالي ينادي إلى فوضى غير مسبوقة في الدرس النحوي؛ لأن هذه الشروط في الواقع تجعل هذين البابين أكثر اتساقاً ودقة، وأقرب إلى تناول الطالب.

وحول أهميتها ودقتها يقول الشاطبي (٧٩٠هـ): "هذه جملة من الأوصاف المعتبرة فيما يبني منه فعل التعجب، وقد ظهر أن الناظم ضبط

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق

الشاطبي، تح. أ. د. محمد البنا ود. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، (٤/٤٦٤).

(٣) يراجع: المصدر السابق (٤/٥٧١) بتصرف.

(١) يراجع: حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث دراسة تحليلية تقويمية، إعداد د. إبراهيم عمر سليمان زبيدة، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا، ط ١، ٢٠٠٤م، (١٧٦ - ١٧٧).

وعلى هذا فالأخفش رُوي عنه الإجازة والمنع في
آنٍ واحد^(٢).

والخلاصة أن الأخذ برأي الفراء ومن وافقه
أقوى من حيث صحة الرواية عنهم، واضطرابها
عند الأخفش وسيبويه.

وتأكيداً لذلك يقول ابن الحاجب (٦٤٦هـ):
"إنما لم يُصغ من المزيد فيه على الثلاثة؛ لأنه
إن بقي على حروفه لم يمكن، وإن حذف اختلَّ
فكره ذلك"^(٣).

٢ - نقض الكوفيين لشرط تمام الفعل:

في الحقيقة أنهم لم ينقضوه؛ لأنه لم يرد به سماع،
والقياس لا يسوغه، وعلّة ذلك إما أن ينصب الخبر
ولا يجز باللام، وإما أن يحذف تلقائياً،
وكلاهما ممتنعان.

(٢) يراجع: منهج الكوفيين في الصرف، د. مؤمن غنام، مكتبة
الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، (٤٨٧/٢) مع
الهوامش المتعلقة بالمسألة، وشرح جمل الزجاجي، ابن
خروف، تح ودراسة د. سلوى محمد عرب، معهد البحوث
العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط ١،
١٤١٩هـ، (٥٧٤/٢ - ٥٧٦) مع الهوامش المتصلة بها
أيضاً، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان
الأندلسي، تح د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان
عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ،
(٢٠٧٨/٤ - ٢٠٧٩) ففيه تفصيل تلك الآراء.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح
د. موسى العلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء
التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، ١٤٠٢هـ،
(٦٥٣/١).

بالتصريف تنبيهاً على امتناع بنائه من يذر ويدع...
وقيد بقبول معناه للكثرة تنبيهاً على امتناع بنائه من
مات... وقيد بكونه غير مبني للمجهول تنبيهاً على
أن حقه أن يبني من فعل الفاعل كعلم لا من
المفعول كعلم، وقيد بكونه لا يعبر عن فاعله بأفعل
فعلاء احترازاً من شنب... وعرج ونحوهما من
الأفعال التي بناء الوصف منها للمذكر أفعل
وللمؤنث فعلاء.^(١)

والآن جاء دور الوقوف مع هذه الشروط كل
على حدة، وإليكها مرقمة:

١ - نقض الأخفش شرط ثلاثية الفعل:

أطلق شوقي هذا الحكم دون تريث، ففي الواقع
أن الأخفش (٢١٥هـ) قال بهذا، لكنه راعى
الأصل؛ لأن الثلاثي أصل للجميع، وفي الوقت ذاته
فالأخفش نفسه وافق الفراء (٢٠٧هـ) هنا في عدم
جواز صياغة اسم التفضيل والتعجب مما جاوز
ثلاثة أحرف، ووافق الفراء أيضاً كبار البصريين،
ومنهم: المازني (٢٤٨هـ)، والمبرد
(٢٨٥هـ)، وابن السراج (٣١٦هـ)، وأبو علي
الفارسي (٣٧٧هـ).

بينما يجيز سيبويه (١٨٠هـ) وتبعه ابن مالك
أخذ اسم التفضيل والتعجب من (أفعل الرباعي) مع
اضطراب النقل عن سيبويه، بناء على فهم نص
كتابه أو الاختلاف في روايته.

(١) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، تح د. عبد الرحمن
السيد وآخر، حجر للطباعة والنشر، مصر، ط ١،
١٤١٠هـ، (٤٤/٣ - ٤٥).

لأنه كما أن هناك أفعالاً متصرفة، فهناك في المقابل أفعال جامدة، نحو: ليس، نعم، بئس، وما شابهها، وبناء على ذلك فالنحاة في اشتراطهم تلك الضوابط كانوا على قدر كبير من الوعي اللغوي، فلا يخرج عما اشترطوه أي لفظ ورد عن العرب، وهنا نلمح العقلية المنهجية المنظمة والإحصائية الدقيقة التي تفرد بها نحاتنا الأوائل.

٥- انتقاض شرط التفاوت:

لأن ما ليس فيه تفاوت فلا تفاضل فيه ولا تعجب كما يرى شوقي، ولكن كيف العمل في أفعال سمعت عن العرب لا تفاوت فيها، نحو: مات، فني، غرق، عمي، وما ضارعها؟! وبالتالي أي قول يسعنا أن ندرجها ضمن بابي التعجب واسم التفضيل أو نخرجها منهما؟!.

فإن جاز التعجب والتفاضل منها مباشرة، فما الشروط التي جعلتها تنضوي تحت هذين البابين؟! وإن رفضنا التعجب والتفاضل منها، فما حجتنا تجاه ذلك؟! إذن ضوابط نحاتنا ومحترازاتها في غاية الدقة، وعلى هذا فالعمل بها والاحتكام إليها متحتم.

٦- انتقاض شرط كون الفعل مبنياً للمعلوم:

لأن بناءه من الفعل المبني للمجهول يؤدي للبس، وما سمع منه لا يقاس عليه كما ذكر شوقي.

ولمزيد من البيان لهذا الشرط يقول الشاطبي: "فالمبني من الأفعال إما أن يقع فيه لبس إذا بني منه التعجب، فيلتبس بفعل الفاعل أولاً.

فإن التبس بفعل الفاعل لم يُبن منه... وإن لم يلتبس فالجمهور أيضاً على المنع، ومنهم الناظم، ومنهم من ذهب إلى الجواز.

وهذا ما ذهب إليه البصريون^(١)، وبالتالي فما اختاروه هو الراجح.

٣- انتقاض شرط كون الفعل مثبتاً:

وعلة ذلك كما يرى شوقي أنه لا يمكن البناء من فعل منفي، ولكن كيف يرد شوقي على نحو: ما عاج زيد بالدواء، وهو ملازم للنفي بصورة دائمة، أو على نحو: ما قام زيد، وهو غير ملازم له، إذا أريد التعجب أو التفاضل منهما؟!.

لا يمكنه ذلك، إلا أن ينفي وجود هذه الأمثلة، وذلك محال، ومن ثم فبإمكاننا التعجب والتفاضل من أي مثال فقد أحد الشروط بالطريقة التي تعارف عليها علماءنا ونصّبوا عليها^(٢).

٤- انتقاض شرط كون الفعل متصرفاً:

وعلل شوقي لذلك بأنه لم يسمع عن العرب بناؤهما من فعل جامد، ولكن ماذا يصنع فيما نقله ابن مالك وهو ثقة ثبت، حينما قال: "ومثلهما في الشذوذ قولهم: ما أعساه وأعس به..."^(٣) فانظر في قوله: "قولهم" وعلى هذا فقد ورد التعجب من فعل جامد وهو (عسى) وإن كان ذلك في عداد الشواذ عند النحاة؛ لأنه فقد شرط التصرف، ولو لم يرد ذلك عن العرب فما ذهب إليه شوقي غير صحيح؛

(١) يراجع: المقاصد الشافية (٤/٤٦١ - ٤٧٥) تح أ.د. محمد البنا و د. عبد المجيد قطامش بتصريف.

(٢) تراجع: طريقة التعجب والتفاضل تلك في: التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، دراسة وتحرر د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، (٣/٣٩٧) وما بعدها، والنحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٩٧٥م، (٣/٣٥٣) وما بعدها.

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٣/٤٨).

٢- أن أفعال هذه العاهات والألوان زائدة عن ثلاثة أحرف، إذ يقال مثلاً: احمرّ واحماراً، واعورّ واعوراً، وما زاد عن ثلاثة أحرف لا يجوز التعجب والتفاضل منه^(٤) وعلى هذا فما رآه الكسائي (١٨٩هـ) لا ينقض ما احتج به البصريون ومن اتبع مذهبهم^(٥).

٨- انتقاض شرط الفعلية:

لأن صيغة التعجب فعل رباعي، واسم التفضيل موضوع تحت مشتقات الأفعال كما عبّر شوقي ولكن أشرت سابقاً^(٦) إلى ثبوت اشتراط النحاة لثلاثية الأفعال المشتقة منها اسم التفضيل والتعجب فلا مناص من ذلك.

وأما إدراج اسم التفضيل تحت مشتقات الأفعال فهو يثبت لنا بأن هذا الاسم مأخوذ من الفعل، على اختلاف مشهور بين النحاة في أيهما أصل المشتقات المصادر أو الأفعال؟ وبناء على ذلك فالعلماء نصوا على فعليته، وإن لم يتطرق له ابن مالك في خلاصته بشكل مباشر؛ لأن الأوصاف

وأشار في التسهيل إلى أن ذلك جائز على قلة... والمنع أرجح، لأن ما ذكر لم يبلغ عنده مبلغ أن يقاس عليه... وأجرى ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس؛ ليجري الباب كله مجرى واحداً^(١).

ولكن مما يتنبه له هنا أن ابن مالك في التسهيل جعل ما لا يلبس مطرداً، وهو تبع في ذلك لخطاب الماردي^(٢).

وإذا ما أخذنا بمذهب المانعين^(٣) وهم جمهور النحاة اعتماداً على الأغلبية، نكون قد أيدنا ما ذهبوا إليه من اشتراطهم عدم جواز بناء صيغتي التعجب واسم التفضيل مما بني للمجهول.

٧- نقض الكسائي لشرط أفعال

الذي مؤنثه فعلاء:

حيث أجاز التعجب والتفضيل من العاهات والألوان، ويمكن الرد عليه بما يلي:

١- أن هذه العاهات والألوان صارت كالخلق الثابتة نحو: اليد والرجل وما مثلهما، ومن ثم فلا يجوز التعجب والتفاضل منها.

(١) يراجع: المقاصد الشافية (٤/٤٧٧) تح. أ. د محمد البنا ود. عبد المجيد قطامش.

(٢) ينظر: شرح التسهيل (٣/٤٥) والارتشاف (٤/٢٠٨١ - ٢٠٨٢).

(٣) تجاوز عبد القاهر الجرجاني علة اللبس المذكورة إلى أمرين مهمين أدّى إلى منع صياغة (التعجب) من الفعل المبني للمجهول، هما: ١- دخول التعجب أصلاً فيما هو غريزة.

٢- أن فعل التعجب منقول بالهمزة من غير التعدي إلى التعدي، يُراجع تفصيل ذلك في: المقتصد في شرح الإيضاح، تح. د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد، ١٩٨٢م، (١/٣٨٣ - ٣٨٤) وما بعدهما.

(٤) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، تح عبد الحسين

الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ، (١٠٣/١) واللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح غازي طليمات، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، (١- ٢٠١ - ٢٠٢) ومنهج الكوفيين في الصرف (٢/٤٨٤ - ٤٨٦).

(٥) يراجع: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، (١/١٤٨) وما بعدها، ومنهج الكوفيين في الصرف (٢/٤٨٤) وما بعدها.

(٦) ينظر: ص (٧) من البحث.

كل هذه الشروط والمسوغات لإذن في عملها
النصب في المضارع، يحكي عيسى بن عمر الثقفي
وسيبيويه أن بعض العرب ألغى عملها النصب في
المضارع مع استيفاء كل الشروط.

ويقول السيوطي في الهمع: إن البصريين تلقوا
إلغاء عملها بالقبول، ووافقهم ثعلب الإمام الكوفي
المعروف، ولذلك أرى إلغاءها من نواصب المضارع
في النحو التعليمي، وخاصة أن المضارع بعدها في
القرآن الكريم أتى مرفوعاً مع استيفائها لكل
الشروط في مثل قراءة السبعة
﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْقَكَ إِلَّا﴾^(٥) ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ
النَّاسَ نَقِيرًا﴾^(٦) وإذا كانت قد ألغيت في قراءة
السبعة؛ فينبغي عدم الإبقاء على عملها في النحو
التعليمي^(٧).

قبل أن أقف على نص شوقي الأخير، يحسن بي
أن أنظر إلى تعليقه حذف شروط (إذن، وحتى
الناصبين للمضارع) وبالتأمل فيما ذكره، أجده قد
تكرر سابقاً في حذف شروط بعض الأبواب
النحوية، ويقصد شوقي من ذلك - هنا - أن ذكر
أمثلة نصب المضارع بعد (إذن، وحتى) فيها غنية

التي تليه أثبتت بأنه فعل لا محالة^(١) لذا لا يجوز
أخذهما من الأسماء فضلاً عن الحروف.

ويؤكد الرضي (٦٨٦هـ) فعليته بقوله: "وأما
الكسائي فوافق البصريين في فعليته، ولولا انفتاح
أفعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب
المفعول به، لكان مذهبهم جديراً بأن ينصر..."^(٢).
وبعد هذا التطواف حول شروط صياغة
اسم التفضيل وفعل التعجب الثمانية وما
يخالفها، خرجنا برؤية واضحة بأنه لا غناء عن
هذه الشروط؛ إذ هي محكّات مهمة في تمييز
هذين البابين لدى دارس النحو والصرف
خصوصاً، والباحث في علوم العربية عموماً.

● الثاني: حذف شروط (إذن، وحتى)

الناصبين للمضارع:

العلة: يذكر شوقي سبب حذف شروط (إذن،
وحتى) الناصبتين للمضارع بقوله: "إذ تعني في ذلك
الأمثلة المختلفة"^(٣).

المناقشة: بعد أن تحدث شوقي عن شروط
(إذن) الناصبة للمضارع^(٤) عقب بقوله: "وبعد

(١) يراجع: المقاصد الشافية (٤/٤٥٨) تح. أ. د. محمد البنا
و. د. عبد المجيد قطامش.

(٢) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. د. يحيى
مصري، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام، ط ١،
١٤١٤هـ/١٩٩٣م، (٢/٢٠٩١).

(٣) ينظر: تجديده النحو (٣٨)، وذكر قريباً من ذلك في:
(٢٠٧).

(٤) ذكر لها شوقي ثلاثة شروط كما في كتابه: تيسير
النحو التعليمي (١٤٤)، وقد زاد عباس حسن في

كتابه: النحو الوافي (٤/٣١٠) شرطاً رابعاً، نقلاً عن
ابن يعين في: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت،
مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت. (٩/١٤٤).

(٥) سورة الإسراء، الآية (٧٦).

(٦) سورة النساء، الآية (٥٣).

(٧) يراجع: تيسير النحو التعليمي (١٤٤).

أعود إلى الحديث عن نص شوقي الأنف الذكر،
ويمكن مناقشته في موضعين:

الموضع الأول: حكاية عيسى بن عمر
(١٤٩هـ) وسيبويه بأن بعض العرب ألغى عمل
(إذن) النصب في المضارع مع استيفاء الشروط،
وتَلَقَّى البصريين لها بالقبول، وموافقة ثعلب
الكوفي (٢٩١هـ) لهم.

بعد النظر فيما قاله شوقي أرى بأن سيبويه ناقل
للحكاية عن عيسى بن عمر، وليست محكية عنه،
والدليل على ذلك قوله: "وزعم عيسى بن عمر أن
ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في
الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تبعدنَّ
ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمتزلة
هل، وبل" (٢).

وفي ضوء هذا النص ندرك أن عيسى
بن عمر راوية ثقة، وهذا ما قاله أبو
حيان (٧٥٤هـ) كما نقله السيوطي
عنه: "ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ
حجة على من لم يحفظ... (٣) وبالرغم
من ثقة الراوي وصحة الرواية، إلا أنه
يلاحظ عليها ما يلي:

(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه، تح عبد السلام هارون، دار الجيل،
بيروت، ط١، ١٤١١هـ، (١٦/٣).

(٣) يراجع: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،
السيوطي، تح د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث
العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ، (١٠٧/٤).

عن ذكر الشروط؛ إذ بالأمثلة تتضح القاعدة
النحوية دون الحديث عن الشروط.

وهذه العلة فيها مغالطة واضحة، فلو قلنا مثلاً:
(إذن أكرمك) بإعمال (إذن) جواباً لمن قال:
(سأزورك) فهل يمكن - في ضوء المثال السابق -
أن يفهم طالب النحو أن المضارع نصب - هنا -
لأنه يدل على الاستقبال، وأنه لم يفصل بينه وبين
ناصبه (إذن) بفاصل، وأن ناصبه (إذن) وقع
في صدر الجملة؟!.

ولو ضربنا مثلاً للمضارع المنصوب بعد (حتى)
فقلنا: (ذاكر حتى أعود) فهل يدرك دارس النحو
بأن (حتى) لها معان كثيرة، منها: الغاية، والتعليل،
والاستثناء؟! وهل في مقدوره - أيضاً - أن يحدد
معنى (حتى) التي ينصب بعدها المضارع؟! وما
شروط إعمال كل نوع من الأنواع الثلاثة
السابقة؟ (١).

في تقديري أن ذلك مستحيل، ولو افترضنا أن
الدارس قد يستنبط ذلك من خلال المثالين
المذكورين، فهل بإمكانه أن يستطيع معرفة المواقع
التي لا ينصب بعدها المضارع مع وقوعه بعد (إذن)
أو (حتى)؟!.

الجواب: أنه لا يستطيع معرفة ذلك إذا اكتفينا
فقط بالأمثلة، دون الولوج في التفصيلات المهمة
لـ (إذن، وحتى).

(١) انظر حديثاً مطوَّلاً عن (إذن، وحتى) في: النحو الوافي
(٤/٣٠٨، ٣٣٣) وما بعدهما.

هذه الحكاية، بينما نجد ابن السراج^(٤) يذكرها دون الوقوف عندها، ويعلق السيرافي (٣٦٨هـ) في ختام شرحه لباب (إذن) بقوله: "وباقى الباب مفهوم من كلام سيبويه، ومما مرَّ من شرحنا"^(٥).

إذن فتلقَّى البصريين لهذه الحكاية بالقبول فيه نظر، اعتماداً على ما عرضنا له من آراء بعض متقدمي البصريين، وبالتالي تعطينا دلالة بأن ذكرها لا يعني الموافقة عليها، بل تمثل رأياً نحوياً، تقتضي الأمانة العلمية لديهم ذكره دون قبول أو رفض.

وأما موافقة ثعلب الكوفي للبصريين؛ فليس فيها دليل قوي لشوقي بأن يلغي شروط إعمال (إذن) ويستغني من ثم عن رأي سائر الكوفيين، وعلى رأسهم الكسائي والفراء.

٤- أن بقية الكوفيين ما عدا ثعلباً لم يجيزوا إلغاء إعمال (إذن) بناءً على هذه الرواية بالرغم من اتساع الحفظ، وكثرة المرويّات، والأخذ بالشاذ والقليل عندهم^(٦).

٥- أن إلغاء إعمال (إذن) النصب في المضارع في رواية عيسى بن عمر إنما جاز؛ لأن الفعل فيها

١- أنه لم تحدد فيها القبائل التي تكلمت بهذه اللغة حيث جعلها مبهمة بقوله: "ناساً من العرب" أو "بعض العرب" كما ذكر شوقي، وتحديد القبائل يوضح لنا مدى حجية هذه اللغة من عدمها.

٢- أن هذه اللغة نادرة جداً كما يقول أبو حيّان^(١) والنادر - عادة - لا يعتمد عليه في إلغاء قاعدة شبه مطردة، "وحكى عيسى بن عمر أنّها تلغى مع التقدم، وذلك شاذ لا يعتبر" كما قال المالقي (٧٠٢هـ)^(٢).

٣- أن تلقَّى البصريين لها بالقبول، وموافقة ثعلب لهم، فيه مغالطة - أيضاً - فسيبويه - وهو إمام البصريين - لما نقل هذه الحكاية أخبر شيخه يونس (١٨٢هـ) بها كما مرَّ، ومن خلال هذا الإخبار يتضح أن هذه الحكاية مشكلة عند سيبويه، وإلا لما أخبر بها شيخه، وهو إخبار المقصود به الاستفهام والاستعلام عن مدى صحتها من عدمه.

وأما تلقَّى البصريين لها بالقبول؛ فلو نظرنا في كتب البصريين؛ لوجدنا أن المبرد^(٣) لم يعرج على

(١) ينظر: الارتشاف (١٦٥١/٤)، والجمع (١٠٧/٤).

(٢) يراجع: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تح أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ، (٦٤).

(٣) تنظر: مباحث (إذن) في المقتضب، المبرد، تح محمد عبدالحال عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ، (١٠/٢) فما بعدها، و(٨٤/٤).

(٤) يراجع: الأصول في النحو، (١٤٩/٢).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح شعبان صلاح وآخر، مراجعة أ.د حسين نصار، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٧هـ، (١٩٥/٩).

(٦) يراجع: الارتشاف (١٦٥١/٤) والجمع (١٠٧/٤).

فقال: (وإذن لا يلبثوا) وأما الإلغاء فقولك: فإذا لا أحيئك، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾^(٢). وفي السياق ذاته يقول السيوطي: "وإن وليت عاطفاً قلَّ النصب، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها... وقرئ شاذاً: (لا يلبثوا) و(لا يؤتوا) فمن ألغى راعى تقدم حرف العطف، ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة"^(٣).

وخلاصة القول، أن إلغاء إعمال (إذن) بسبب ورودها ملغاة في قراءة السبعة ليس مسوغاً قوياً لحذفها؛ لأنه وردت قراءات أخرى بإعمالها كما سبق، وتأييداً لهذا نرى ابن عطية (٥٤٦هـ) يسوي بين الوجهين النصب والرفع حيث يقول: "والمصحف على إلغائها، والوجهان جائزان"^(٤).

وأحسن من هذا أن يقال إن احتجاج شوقي بأن إلغاء (إذن) ورد في قراءة السبعة لا يعد حجة عند

يدل على الحال لا على الاستقبال، كما ذكر ذلك ابن طاهر (٥٨٩هـ)^(١).

٦- أن اعتماد شوقي في إلغاء إعمال (إذن) على رواية عيسى بن عمر النادرة والشاذة - أيضاً - وكذلك على القراءات القرآنية التي وردت فيها قراءات أخرى ربما تخرج على وجوه متعددة غير ما ذكر، يعد خللاً منهجياً يخالف ما عليه البصريون الذين كانوا يبنون قواعد النحو العربي على الأغلب والأعم، دون الشاذ والناذر.

الموضع الثاني: مجيء المضارع بعد (إذن) مرفوعاً مع استيفاء الشروط في قراءة السبعة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢) فإذا لا يؤتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا^(٣)، ويمكن الرد هنا على شوقي بقول سيبويه: "واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار؛ إن شئت أعملتها كإعمالك أرى، وحسبت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين... وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت... فأما الاستعمال فقولك، فإذا آتيك، وإذن أكرمك، وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: (وإذن لا يلبثون خلفك إلا قليلاً) وسمعنا بعض العرب قرأها

(٢) ينظر: الكتاب (١٣/٣-١٤) وشرح السيرافي (٩/١٩٤-١٩٥) وأما القراءات الواردة في الآيتين الكريميتين وكذلك الوجوه النحوية فتتظر في: معجم القراءات، د. عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٢هـ، (٢/٨٨-٨٩، ٥/١٠١-١٠٤) مع الهوامش، ففيه تفصيلات كثيرة، علماً أن قراءة النصب هي قراءة عبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس وأبي بن كعب رضي الله عنهم.

(٣) يراجع: الهمع (٤/١٠٧) ولمزيد من البيان ينظر: الارتشاف (٤/١٦٥١-١٦٥٢).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تح عبدالله بن إبراهيم الأنصاري وآخر، دار الفكر العربي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٨هـ/١٩٧٧م، (٤/١٠٢).

(١) ينظر رأيه في: الارتشاف (٤/١٦٥١) وقريب من رأيه، بل هو نفسه نجده عند سيبويه في: الكتاب (٣/١٥) وعند المبرد في: المقتضب (٢/١٢).

إذا كان زمنه ماضيًا، فلا يقال: "زيد ضاربٌ عمرًا" أمس" بل يضاف اسم الفاعل إلى مفعوله في المعنى، فيقال: "زيد ضاربٌ عمرو أمس" وينقض قاعدتهم قوله جل شأنه في سورة الكهف... و﴿بَاسِطٌ﴾ هنا اسم فاعل بمعنى الماضي، و﴿ذِرَاعِيهِ﴾ مفعوله.

ولكن النحاة - وأقصد نحاة البصرة - تأولوا استخدام اسم الفاعل في الآية على أنه لحكاية الحال؛ لما ذهبوا إليه من أن اسم الفاعل ينبغي أن يضاف إلى مفعوله إذا كان بمعنى الماضي، ولا ينصب المفعول إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال مثل المضارع، أو بعبارة أخرى: لا يليه مفعول به إلا إذا أشبه المضارع في زمنه، كما في الآية الكريمة فإنه يضاف إلى مفعوله.

وكان ينبغي أن يبطلوا قاعدتهم، ويجعلوا من حق اسم الفاعل بمعنى الماضي أن يليه مفعول منصوب له كما في هذه الآية، وفي آية سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَاذْرَأْ تُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾^(٤) بتنوين ﴿مُخْرِجٌ﴾ وزمنها ماضٍ بدليل ما قبلها في الآية... ومن أجل ذلك أبطل الأخفش... والكسائي... هذه القاعدة وقالوا: إن اسم الفاعل يعمل مطلقًا، فإليه مفعول به، وقد يضاف إليه كما في قوله عز شأنه: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾^(٥).

النحاة، خاصة نحاة البصرة؛ إذ المعول عليه عندهم هو الأخذ بالغالب والأكثر والأرجح، ولا يعني أن القراءة الشاذة مرجوحة عند النحاة، بل قد تكون هي الوجه الأرجح؛ لأنها سايرت ما عليه العرب في لغتهم، وما استنبطه النحاة منها، وأما شذوذها؛ فلأنها خالفت ما عليه القراء لا النحاة؛ لذا يقول عبد اللطيف الخطيب نقلًا عن حاشية الجمل في هذا الشأن: "إذًا حرف جواب، وجزاء الشرط مقدر، ورفع الفعل بعدها، وإن كان مرجوحًا في النحو؛ لأن القراءة سنة متبعة، وقرئ شاذًا على الأرجح بحذف النون"^(١).

فإلغاء إعمال (إذن) عند شوقي رأي مرجوح، والراجح إعمالها، فالعمل به أولى وأجدر.

● الثالث: حذف ما اشترطه البصريون في إعمال اسم الفاعل من دلالاته على الحاضر أو المستقبل.

العلة: يعلل شوقي لهذا بقوله: "لجيئه عاملاً مع دلالاته على الماضي في الحديث عن أهل الكهف بالذكر الحكيم؛ إذ يقول جل شأنه: ﴿وَكَلَّبُهُمْ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(٢) (٣).

المناقشة: قبل أن أشرع في مناقشة شوقي أراه في موضع آخر يفصل ما علل به هنا حيث يقول: "لا يجوز البصريون نصب اسم الفاعل للمفعول به

(١) ينظر: معجم القراءات (٨٩/٢).

(٢) سورة الكهف، الآية (١٨).

(٣) يراجع: تجديده النحو (٣٩).

(٤) سورة البقرة، الآية (٧٢).

(٥) سورة آل عمران، الآية (٩).

والكائنة حينئذ لا الألفاظ، قال جار الله: ونعم ما قال، معنى حكاية الحال، أن يقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال المتكلم أ.هـ." (٣).

وفي هذا الإطار يمكننا أن نوظف رأياً لأحد المحدثين حول هذا المطلب؛ حيث يردُّ على طرفي الخلاف البصري والكوفي، بأن اسم الفاعل المنون يعمل النصب دائماً، وبالتالي فهو غير محدد بزمن معين؛ لأن فيه معنى الاستمرار والاستغراق، ولذا قسم الفراء الأفعال إلى: ماض، ومضارع، ودائم، والمقصود بالدائم اسم الفاعل، وبناء على ذلك فالزمن يتحدد لاسم الفاعل من قبل العبارة التي تحتويه، لا منه وحده، ومن ثم فـ «بَاسِطٌ» لا يعني «يَبْسُطُ» على حكاية الحال بدليل «وَنَقَلَبُهُمْ» كما رأى البصريون (٤).

"وإنما هو يمثل حالاً في زمن تَمَثَّل الصورة في ذهن المخاطب، أي الزمن الحاضر، وقد كان على البصريين أن يدركوا أن المضارع "تحسب" هو الذي جعل الصورة تمثل في ذهن المخاطب وكأن وقائعها تجري في الزمن الحاضر، على الرغم من

وهذه القاعدة من قواعد النحو التي وضعتها المدرسة البصرية ينبغي أن تلغى في النحو التعليمي، ويوضع مكانها أن اسم الفاعل ينصب مفعولاً به، سواء كان زمنه ماضياً، أو حاضراً، أو مستقبلاً، وقد يضاف إليه" (١).

ولو تمعنَّا في كلام شوقي الآنف الذكر؛ لوجدناه يجوي ثلاثة أمور:

الأول: احتجاجه بأن اسم الفاعل عمل النصب في المفعول به مع دلالة على الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ ذِرَاعِيَهُ بِالْوَصِيدِ﴾ وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَاذْرُؤْهُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾.

ويمكن الرد على احتجاجه بهاتين الآيتين بأن الآية الأولى تعني حكاية الحال الماضية، فـ «بَاسِطٌ» هنا بمعنى يبسط، ولذا قال سبحانه: «وَنَقَلَبُهُمْ» ولم يقل: (وقلبناهم) (٢) ومعنى حكاية الحال كما قال الأندلسي (٦٦١هـ): "أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما تلفظ به، بل المقصود بحكاية الحال: حكاية المعاني

(٣) ينظر: الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، شرح محمد البيطار، الجمع العلمي العربي، دمشق، د.ت، هامش

(١) ص (٨٠).

(٤) يراجع: خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش - الكوفيون)، د. عفيف دمشقية، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م، (١٣٩-١٤٠) بتصرف.

(١) ينظر: تيسير النحو التعليمي (١٥٥ - ١٥٦).

(٢) يراجع: معني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح د. مازن المبارك وآخر، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ، (٦٥٤) وسبقه إلى هذا المعنى مع شيء من التفصيل، عبد القاهر الجرجاني في: المقتصد في شرح الإيضاح (٥١٢/١ - ٥١٣).

(٥٣٨هـ): "ويشترط في إعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال" حيث يقول: "ودليله استقراء لغة العرب، وحكمته أنه إذا كان للحال والاستقبال كان موافقاً له في المعنى واللفظ، وإذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقاً للمضارع في المعنى، ولا للماضي في اللفظ، فلا يلزم من إعمالهم ما قوي شبهه بالفعل، إعمالهم ما لم يقو قوته..."^(٤). لوجدنا فيه ردّاً على ما ذهب إليه شوقي من تأييد رأي الكوفيين، والاحتجاج له.

وفي السياق ذاته، يقول ابن مالك: "فالمسوّي في العمل بين اسم الفاعل المقصود به معنى الماضي، وبين اسم الفاعل المقصود به معنى المضارع، كالمسوّي بين الفعل الماضي والفعل المضارع في الإعراب، وهذا لا يصح، فلا يصح ما هو بمثلته"^(٥).

"وإذا وقع اسم الفاعل في موضع يقتضي المضارع فليس هو بماضٍ، وإن كان المعنى على الماضي؛ لأجل أن الحال الماضية تحكى على صورة الحاضرة"^(٦).

وبنظرة ثاقبة للنصوص الآتفة الذكر نجد أنها جعلت الأصل في الإعمال للأفعال، وما عمل من الأسماء يجب أن يشبهها، ومن ذلك إعمال اسم الفاعل إذا أشبه المضارع، وشبهه إذا كان بمعنى

كون الخبر خاصاً بزمن مضى وغير وأن اسم الفاعل... قد اكتسب حالته "الحاضرة" مما شع عليه من "تحسب" لا من "نقلب"^(١).

وسبق عفيف دمشقية إلى مثل هذا الرأي مهدي المخزومي حيث يؤكد بأن اسم الفاعل يدل على زمان عام مستمر ليس في العربية فحسب بل في البابلية والآكدية^(٢).

وعليه فإن اسم الفاعل في الآية الكريمة عمل النصب في المفعول به، ليس على حكاية الحال كما فسر ذلك البصريون، وليس أيضاً لأنه دال على الماضي، كما رأى ذلك الكوفيون، بل عمل ذلك؛ لأن زمانه مستمر، وأما الآية الأخرى فجاءت على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ كما قال ابن هشام (٧٦١هـ)^(٣).

الثاني: قوله بأن البصريين لا يميزون نصب اسم الفاعل للمفعول به إذا كان زمنه ماضياً، بل يشترطون أن يدل على الحال أو الاستقبال.

في الحقيقة أن إيراد شوقي لرأي البصريين وما أورده من أدلة نقلية للرد عليهم يعدّ تمحلاً؛ إذ لو تأملنا في شرح ابن الحاجب لقول الزمخشري

(١) ينظر: خطى متعثرة (١٤٠)، ولمزيد من الإيضاح يراجع: ص (١٤١-١٤٢).

(٢) يراجع: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده، مصر، ط ٢، ١٣٧٧هـ، (٢٤١).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (٦٥٤).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٦٤٠).

(٥) يراجع: شرح التسهيل (٣/٧٥).

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١/٥١٣).

الحاضر أو المستقبل، وأخذه برأي الأخصش والكسائي اللذين يميزان إعماله إذا كان بمعنى الماضي مطلقاً، وبالتالي فهل من المنطق العلمي أن نأخذ برأيهما ونترك رأي الجمهور والأغلبية؟ مع أن رأيهما يمكن الرد عليه وتأويله بما يتناسب ورأي الجمهور، وهذا ما تمت إليه الإشارة سابقاً^(١).

ومما يتنبه له هنا أن الأخصش - على حسب علمي - ليس له رأي في إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، بل المشهور في ذلك أنه للكسائي، كما أشار إليه مجموعة من العلماء القدامى^(٢).

هذا، وقد احتج الكسائي لرأيه بحجج عدة ذكرها ابن الحاجب، ثم فندها واحدة تلو الأخرى، وإليك نص كلامه: "وقال الكسائي: يجوز إعماله وإن كان ماضياً وتمسك بأمور: أحدها مثل قوله تعالى: (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكْنًا وَالشَّمْسَ) (٣) ومنها: مثل قولهم: هذا معطي زيدٍ أمسٍ درهماً، ومنها: إجماعهم على قولهم: الضارب زيداً أمسٍ، ومنها قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ ذِرَاعِيَهُ بِالْوَصِيدِ﴾.

الحال أو الاستقبال، لهذا عمل اسم الفاعل وإن كانت صورته صورة الماضي؛ لأنه في ضوء استقراء كلام العرب، وجد أنه عامل لحكايته الحال الحاضرة، ومن ثم اشترط فيه دلالة على الحال أو الاستقبال؛ لأنه يشبه المضارع لفظاً ومعنى، فإذا جاء بمعنى الماضي؛ فقد خالف المضارع في المعنى، كما خالف الماضي في اللفظ، وبالتالي كلما زادت المشابهة بينهما قوي الإعمال، وإذا نقصت ضعف الإعمال أو انعدم، فلا يسوّى بين العامل القوي الشبه، وبين العامل البعيد أو الضعيف الشبه.

ومن ثم فممنع البصريين الإعمال لاسم الفاعل الدال على الماضي عين الصواب؛ لأن اسم الفاعل عمل ذلك لشبهه بالفعل المضارع، فإذا لم يضارعه بطل عمله، وإن عمل كما في الآيتين الكریميتين، فهو محمول على حكاية الحال، والدليل إذا دخله الاحتمال؛ بطل به الاستدلال، كما قال الأصوليون.

الثالث: احتجاجه برأي الأخصش والكسائي بأن اسم الفاعل يعمل مطلقاً فيليه المفعول به، وقد يضاف إليه، كما في قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ وقوله سبحانه: ﴿إِنَّكَ أَلْتَأْسَ﴾.

مما يلفت النظر سابقاً وما سيأتي - أيضاً - بأن (شوقي) يعتمد في تعليقاته على آراء متصيدة إما لبعض النحاة، أو لمدارس نحوية خاصة الكوفية منها، ومن هذا رأيه في حذف ما اشترطه نحاة البصرة في إعمال اسم الفاعل من دلالة على

(١) ينظر ذلك في: ص (١٨ - ١٩) من البحث.

(٢) يراجع على سبيل المثال: المقتصد في شرح الإيضاح (٥١٢/١-٥١٣) والإيضاح في شرح المفصل (٦٤٠/١) وشرح التسهيل (٧٥/٣) والارتشاف (٢٢٧٢/٥) مضيئاً إليه هشاماً الكوفي، وأبا جعفر بن مضاء.

(٣) سورة الأنعام، الآية (٩٦) وهي قراءة ابن كثير ونافع وغيرهما، كما في: معجم القراءات (٤٩٥/٢).

وأجيب عن ذلك أنه لم يوجد في لغة العرب مثل: مررت برجل ضارب زيداً أمس مع كثرة التغيير عن معناه ولو كان جائزاً لوقع.

وأما (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسُ) فبعيد أن يسلم أن جاعلاً للمضي، فجائز أن يكون (والشمس) منصوباً بفعل مقدر دل عليه ما قبله، وإذا جاز ذلك ضعف أن يقال إنه منصوب بجاعل؛ لأن فيه إثبات أصول الأبواب التي ثبت أنها ليست من لغتهم بالمحتملات، وكذلك قولهم: هذا معطي زيدٍ درهماً، جائز أن يكون (درهماً) جواباً لقول قائل: ما الذي أعطي؟ فقيل: أعطاه درهماً، فصار درهماً مثل (والشمس) في الاحتمال، وأما الضارب زيداً أمس، فهو نص في أعمال الماضي إلا أن الفرق بينه وبين صور الخلاف أن هذا داخل على اسم موصول قياسه أن يوصل بجمله، ولا يكون اسم فاعل مقدرًا جملة إلا بتقديره فعلاً، فقوي تقدير الفعل فيه توفيراً لما يقتضيه الموصول من الجملة، فلا يلزم من أعمال اسم الفاعل في الموضع الذي قوي تقدير كونه فعلاً لملازم له، وإن كان ماضياً إعماله في الموضع الذي انتفى عنه ذلك المقوي، فثبت أن الوجه ما عليه الجماعة في ترك أعمال الماضي إذا لم يكن فيه لام التعريف.

وأما قوله: ﴿وَكَلْبُهُمْ ذِرَاعِيَّةٌ﴾ وأمثاله فهذا إنما يكون في موضع الأحوال، والأحوال يقصد بها التعبير عن ذلك الفعل في حال وقوعه حتى كأنه واقع، ولذلك يقع الفعل المضارع في موضعها،

فتقول: جاعني رجل أمس يضربُ عمرًا، وتقول: سرت أمس حتى أدخلُ البلد بالرفع، ولولا قصد التغيير عن الحال لم [يستتم] وقوع المضارع فيترل منزلة فعل الحال؛ لأنه المقصود فلا يلزم من إعمال اسم الفاعل، وإن كان المدلول ماضياً إذا قصد به الدلالة على حال وقوعه إعمال اسم الفاعل، وهو ماض من كل وجه، فحصل الفرق بينهما^(١).

وبعد أن رأينا تهافت حجج الكسائي أمام حجج جمهور النحاة، فما يسع شوقي إلا اتباع المذهب الأشهر والجاري على سنن العربية وقوانينها، وهو مذهب جمهور النحاة.

المبحث الثاني: حذف أعمال بعض الأدوات وبعض الأبواب النحوية أو أجزائها، وفيه ثلاثة مطالب:

● **الأول: حذف أعمال (ليت) مع (ما) الكافة:**

العلة: يقول شوقي: "قال النحاة إنه يجوز إهمال ليت حينئذ مثل أخواتها، وإعمالها لجيئها عاملة في شاهد، ليس في أيديهم سواه، على أنه في رواية ثانية لنفس الشاهد كُفِت ليت عن العمل، وحرى أن نأخذ بالرواية الثانية حتى تطرد قاعدة كف (ما) لأن وأخواتها عن العمل دون استثناء لليت بسبب شاهد واحد روي تارة بإعمالها وتارة بإهمالها

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٦٤٠-٦٤١) واللفظة التي بين القوسين المعكوفين مشكلة.

الأولى: اختلاف النحاة في إعمال (ليت)
وإهمالها عند اتصالها بـ (ما) ويندرج تحت هذا
الخلافاً ما يلي:

أولاً: الخلاف في ماهية (ما): لقد انكشف
 الخلاف بين النحاة عن الأنواع الآتية لـ (ما):

١- أن تكون مهية، وذلك إذا وقع بعدها
 الفعل والفاعل نحو: ليتما يقوم زيد^(٣).

٢- إذ من المعلوم أن (ليت) تدخل على الجملة
 الاسمية، فإذا اقترنت بـ (ما) هذه فقد هيأتها من ثم
 للدخول على الجملة الفعلية كما مر.

٣- أن تكون كافة حينما يرفع المبتدأ والخبر
 الواقعان بعدها، نحو: ليتما زيد قائم.

٤- أن تكون زائدة، وذلك إذا نصبت المبتدأ
 ورفعت الخبر، نحو: ليتما زيداً قائم.

٥- أن تكون نكرة مبهمه بمترلة الضمير
 المجهول، والجملة بعدها في موضع الخبر، ومفسرة
 لها كالتي بعد ضمير الشأن، وهذا مردود بأنها لو
 كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ
 كضمير الشأن.

٦- أن تكون نافية؛ لأنها أفادت معنى
 الحصر، وهو قول الأكثرين، وقد أنكره بعضهم^(٤).

(٣) هذا مذهب البصريين، بينما الفرء يمنع مجيء الجملة الفعلية
 بعد (ليتما) و (لعلم) ووافقه النحويون البصريون المتأخرون
 في (ليتما) فقط. ينظر: الارتشاف (٣/١٢٨٤).

(٤) لمزيد من التفصيل يُنظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل
 كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع، تح ودراسة د. فيصل
 الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م،

وكفها عن العمل فيه.^(١) بينما نراه في موضع آخر
 أكثر تفصيلاً، حيث يقول: "أما "ليت" فاختلف
 النحاة إزاءها حين تلحقها "ما" فقال بعض النحاة:
 إن "ما" لا تزيلها عن العمل، وقال آخرون بل
 تزيلها مثل أخواتها، وأنشدوا بالوجهين من عملها
 وإغائها قول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا أو نصفه فقد

... وليس في يد القائلين بإعمالها شاهد يسند
 قولهم سوى هذا البيت، وله رواية أخرى بإهمال
 ليتما، وما كانت القواعد لتوضع على أساس بيت
 واحد، فضلاً عن أن له رواية مناقضة أو مقابلة
 بإهمال ليتما فيه وهي أكثر صحة من رواية النصب،
 إذ يقول سيبويه في الكتاب إنها رواية روية، وإنه
 كان ينشد البيت برفع الحمام، وبذلك لا يكون في
 يد الداهيين إلى إعمالها مع لحوق "ما" بها أي دليل،
 ويرجح إهمالها مع لحوق "ما" أن أخواتها جميعاً
 تكف معها عن العمل حينئذ، وهو ما ينبغي أن
 يقرر في النحو التعليمي طرداً للقاعدة فيقال إنه
 حيث تلحق "ما" إن وأخواتها تكفها جميعاً عن
 العمل.^(٢)

المناقشة: بعد النظر في حجج شوقي حول

حذف إعمال (ليت) مع (ما) الكافة، يمكن
 الوقوف معها في ضوء النقاط الآتية:

(١) ينظر: تجديد النحو (٣٦).

(٢) يُراجع: تيسير النحو التعليمي (١٠٥).

نظري أسلم وأوفق؛ لتجنبه دمج أو إلغاء قواعد العربية.

وأما (كأن) و(لكن) و(لعل) فأعمالها عند اقتراها بـ (ما) سائغ عند الكسائي وأكثر النحاة قياساً على (ليت)^(٢).

وأكثر تحريراً وإيضاحاً من ذي قبل، فقد اختلف النحاة في القياس على (ليت) وفيها، على مذاهب شتى أجملها فيما يلي:

١- من قاسها كلها على (ليت) فأجاز فيها الوجهين الإعمال والإهمال، وهذا مذهب ابن السراج، والزجاجي (٣٣٧هـ)، والزمخشري، وابن مالك.

٢- من قاس (لعل) و(كأن) فقط، وهذا مذهب الأخفش، وابن السراج أيضاً، والزجاج (٣١٠هـ)، وابن أبي الربيع (٦٨٨هـ)؛ وعلّة ذلك أنهما ينقلان الكلام من الخبر إلى غيره، وهذا موجود في (ليت).

٣- من قاس (لعل) خاصة؛ لأن الترجي والتمني معنيان متقاربان، وهو مذهب: الفراء، وابن أبي الربيع أيضاً.

٤- من أجاز ذلك في (ليت) و(إن) دون البواقي، اعتماداً على المسموع فيهما، وهذا مذهب: السيوطي.

وعليه فإن (ليت) تكون مكفوفة إذا اتصلت بها (ما) الكافة، وعاملة إذا اقترنت بها (ما) الزائدة، ويلاحظ بأن (شوقي) لم يتطرق لأنواع (ما) المشار إليها سابقاً، ومن ثم جعل (ما) نوعاً واحداً فقط هو (الكافة) ولذا أصرّ على أن تكون (ليت) مكفوفة أسوة بأخواتها جميعاً.

ثانياً: الخلاف في إعمال وإهمال بقية أخوات (ليت):

أشرت آنفاً إلى أن (ليت) يجوز إعمالها وإهمالها على حسب ماهية (ما) ولكن كيف الشأن مع (إن، أن، كأن، لكن، لعل) إذا اتصلت بهن (ما)؟ والجواب: أنه روي عن الكسائي والأخفش بأن (إن) و(أن) تعملان مع اقتران (ما) بهما، حيث قالت العرب: إنَّما زيداً قائمٌ.

ونرى ابن مالك يعقب على هذه الرواية بقوله: "وهذا النقل... يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها"^(١).

وكأن هذا النص جاء ليرد بكل وضوح على شوقي، فكما أنه يريد كف (ليت) عن العمل طرداً؛ للقواعد النحوية، فهكذا ابن مالك يميز إعمالها؛ لكي يتسق الباب على وتيرة واحدة، وهذا في

(٣/٩١٠) وما بعدها، والمقتصد في شرح الإيضاح

(١/٤٦٨) وما بعدها، والهمع (٢/١٩١) والارتشاف

(٣/١٢٨٤ - ١٢٨٥).

(١) يراجع: شرح التسهيل (٢/٣٨) والأصول في النحو،

(١/٢٣٢).

(٢) يُنظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح د. يحيى مصري

(٢/٢/١٢٤٣).

المعلقة المشهورة، وهو من ثم ضمن حدود عصر الاستشهاد الزمانية والمكانية، وقد رواه بالرفع رؤية بن العجاج وهو راوية شاعر ثبت حجة، وأشار سيويه في كتابه المشهور إلى الروائين، وهو عالم نحوي ثقة، وبناء على ذلك فالشاهد صحيح من حيث القائل، والرواية، والرواية، والناقل، فلا مطعن فيه حينئذ.^(٢)

وأما إشارة شوقي إلى أن قواعد النحو لا تبني على شاهد واحد، ففي ظاهرها عبارة وجيهة، إذ تقرر عند النحاة التقعيد على ما كثر من كلام العرب، ولكن هذا الشاهد وإن كان واحداً فهو جميع ما جاء في بابهِ^(٣)، ولذا "فالقلة والكثرة في السماع (لا تعتبر) إلا إذا كان القياس يدفعه ويعارضه، فأما إذا كان جارياً على القياس ولم يكن له معارض، فلا يندفع بالقلة"^(٤) ومسألتنا هذه

٥- من لم يقس منها شيئاً، وحصر ذلك في (ليت) فقط، وهذا مذهب: سيويه، والأخفش، والفراء، وأكثر النحويين البصريين.^(١) وأؤكد هنا أنه من خلال مجموع تلك المذاهب، اتضح بما لا يدع مجالاً للشك بأن إعمال (ليت) حال اقتراها بـ (ما) وإهمالها ثابت بما سمع عن العرب، وبما أجمع عليه أكثر نحاة العربية، فضلاً عن المذاهب الأربعة الأولى، وبالتالي تتلاشى علل شوقي التي احتجَّ بها.

الثانية: مما علَّل به شوقي لحذف إعمال (ليت) المتصلة بـ (ما) وجود شاهد شعري واحد، له روايتان مرة بالإعمال وأخرى بالإهمال، وهو قول الشاعر:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فأقول: بالنظر إلى الشاهد الشعري يتبين لنا أن

قائله هو: النابغة الذبياني الشاعر الجاهلي صاحب

(٢) يراجع: الكتاب (١٣٧/٢ - ١٣٨) وشرح جمل الزجاجي،

ابن عصفور (٤٣٤/١).

(٣) يُنظر: مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على

الدليل النقلي، د. محمد السبيهي، عمادة البحث العلمي،

جامعة الإمام/ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، (١٢٥ - ١٢٨)

والخصائص، ابن جني، تح محمد علي النجار، دار الكتب

المصرية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٢،

١٣٧١هـ/١٩٥٢م، (١١٥/١ - ١١٦) والإصباح في

شرح الاقتراح، د. محمود فجاج، دار القلم، دمشق، ط١،

١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، (١٠٣ - ١٠٤).

(٤) يراجع: المقاصد الشافية (٣٤٦/٢) تح أ.د. محمد البنا

بتصرف يسير جداً.

(١) يراجع: تفصيلات ونسبة هذه المذاهب في المظان

الآتية: الارتشاف (١٢٨٥/٣ - ١٢٨٦) والكافي

(٩١٤/٣ - ٩١٦) وشرح جمل الزجاجي، ابن

عصفور الإشبيلي، تح د. صاحب أبو جناح، د.ت.

(٤٣٣/١ - ٤٣٤) والمفصل في علم العربية،

الزخشري، دراسة وتح د. فخر صالح قدارة، دار

عمار، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، (٢٩٦)

وشرح التسهيل (٣٨/٢) والهمع (١٩١/٢) والكتاب

(١٣٧/٢ - ١٣٨، ١٢٩/٣ - ١٣٠) ومعياني

القرآن، الفراء، تح أ. محمد النجار، دار السرور،

١٩٥٥م، (١٨٦/٢).

العرف السائد بينهم النظر إلى الروايات المتعددة نظرة الشك والطعن في شيء منها إلا في مواقف نادرة... وهي لا تمثل المذهب العام لهم^(٢).

فكيف يحاول - إذن - شوقي نقض قاعدة عامة سار عليها علماءنا السابقون دون مسوغ علمي واضح؟!.

وحول هذا الشاهد يقول ابن مالك: "وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع^(٣) وشاهد الوجهين قول النابغة... قال ابن برهان مشيراً إلى هذا البيت: الجميع روه عن العرب بالإلغاء والإعمال... وأجاز سيويه كون ليت / في بيت النابغة عاملة على رواية الرفع، وذلك بأن تجعل ما موصولة أو نكرة موصوفة... فما اسم ليت... فليت بهذا التوجيه عاملة في الروايتين. وهي حقيقة بذلك... فاستحقت ليتها بقاء العمل دون إنهما وكأئنا ولكنما ولعلمنا، وهذا هو مذهب سيويه^(٤)".

(٢) يراجع: مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي (٢٨٦).

(٣) دعوى الإجماع هذه يقدر فيها مذهب الفراء الذي يرى وجوب إعمال (ليت) و(لعل) بعد اقتراحها بـ (ما) يراجع: الارتشاف (١٢٨٥/٣).

(٤) ينظر: شرح التسهيل (٣٨/٢).

كذلك، لهذا فالاحتجاج بالشاهد الشعري هنا - وإن كان واحداً - لا مناص عنه.

وأما قوله: "وهي أكثر صحة من رواية النصب" يريد رواية الرفع، فلا أدري كيف حكم شوقي على أن رواية الرفع أكثر صحة من رواية النصب اعتماداً على أنها رواية رؤبة!!!.

ولكننا يمكن أن نقول أن رواية النصب صحيحة أيضاً أخذاً من قول شوقي "أكثر صحة" فما دامت صحيحة فلا مجال لتركها، ومع هذا لم يشر سيويه إلى تفضيل رواية رؤبة، بل يمكن أن يفهم من ذكره لرواية الرفع، بأن رواية النصب أكثر صحة وشهرة من أن ينص عليها.

ولأن رواية الرفع أيضاً لا تدل على الإهمال بوجه قاطع، ذلك أن سيويه حمل الرفع على وجهين، أحدهما: أن (ما) موصولة اسم (ليت) ومن ثم فـ (ليت) على هذا الوجه عاملة وليست مهملة^(١).

ولو تأملنا في مواقف علمائنا الأوائل مع تعدد الروايات للشاهد الواحد لوجدناهم: "يذكرون - كثيراً - الروايات المختلفة للبيت الذي يوردونه إن وجدت، ويذكرون ما فيه شاهد منها وما لا شاهد فيه، لكنه لم يكن من

(١) يُنظر: الكتاب (١٣٧/٢ - ١٣٨) مع إشارة المحقق لشرح السيرافي، والتصريح بمضمون التوضيح (٦٠/٢ - ٦١) مع تعليق المحقق حول وجوب الإعمال.

كي تتضح الخصائص والعلائق بينها، ومدى إمكانية حمل بعضها على بعض، ومن ثم نستطيع استيعاب الدرس النحوي من جميع جوانبه.

• الثاني: حذف باي الميزان الصرفي والإعلال:

العلة: قال شوقي معللاً لذلك: "ولم أعن بفكرة الموازين الصرفية أي عناية؛ لأنها تدخل على المباحث الصرفية تعقيداً هي في غنى عنه، وبالمثل حذف باب الإعلال؛ لأنه يفرض للحروف المعتلة في الكلمات صوراً لا تجري في النطق."^(٢)

بينما يقول في موطن آخر: "وعقد النحاة بأباً كبيراً لما يحدث للهمزة وحروف العلة من قلب في حشو الأسماء أو داخلها، وكذلك في نهايتها أو حرفها الأخير سموه باب القلب، وأكثره يقوم على الافتراض، وسنكتفي بما يعين على معرفة تصريف الأسماء المعتلة من الوجهة العملية"^(٣).

ويتحدث أيضاً بشيء من التفصيل في موضع آخر، فيقول: "وواضح أن هذين القسمين^(٤) في كتاب تجديد النحو يضمن مسائل علم الصرف في عناية بالغة إلا ما رأي الاستغناء عنه؛ لأنه يخرج عن الغاية من تيسير النحو، وهو لا يعدو الإعلال

(٢) ينظر: تجديد النحو (١١)، وأيضاً: تيسير النحو التعليمي (٦٢) ففيه حديث قريب من هذا عن الميزان الصرفي.

(٣) يراجع: تجديد النحو (٨٩).

(٤) يقصد القسم الأول، وعنوانه: (في نطق الكلمة وأقسام الفعل وتصاريفه وأنواع الحروف" (٤٧)، والقسم الثاني، وعنوانه: "في أقسام الاسم وتصاريفه وأنواعه" (٨٤).

الثالثة: أنه يمكن الاعتراض على شوقي حول رؤيته إلغاء عمل (ليت) المقترنة بـ (ما) لتصبح أسوة بأخواتها، بأن (ليت) لها خصائص تفردت بها عن بقية أخواتها، وإن كان حول بعضها خلاف، ولكنها تبقى في الإطار نفسه، ومن ضمن تلك المزاي:

١- إعمالها وإهمالها عند اتصالها بـ (ما) كما هو مروى عن العرب.

٢- عملها النصب في الاسم والخبر معاً، كما عند الفراء.

٣- وجوب اتصال نون الوقاية بها.

٤- عدم تخفيفها، إذا لم تكن مضعفة.^(١)

تلك الخصائص الثلاث الأخيرة تجعلنا نقول بأن إعمال (ليت) وإهمالها عند اقترانها بـ (ما) تعد ميزة لها عن بقية أخواتها على أقل تقدير، إن لم تقس بقية أخواتها عليها كما هو مذهب بعض الأئمة.

وبعد، فإن جواز الوجهين الإعمال والإهمال في (ليت) عندما تليها (ما) أصبح ثابتاً وواضحاً في ضوء ما تقدم من نقاش وحجج استقيتها من أقوال علمائنا القدامى، لذا فبقاؤها في النحو التعليمي لا لبس فيه لا من الناحية العلمية ولا من الناحية المنهجية، ومع هذا لم يقتصر حديثنا عن (ليت) فقط، بل تناول جميع أخواتها في عجلة مقتضبة؛

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٣٠٩/٢ - ٣٨٥) تح. أ.د. محمد البنا، والكافي (٨٤٢/٣).

تناوله لبعض الموازين الصرفية وبعض مسائل الإعلال بشكل خفي أو ظاهر، وإن لم ينص على باب مس^(٣) تقل لكل واحد منهما.

فأما تعرضه للميزان الصرفي بشكل خفي، فنراه في أبواب: جمع التكسير، والمصادر، وبعض المشتقات^(٣)، حيث سرد مجموعة من الأمثلة عليها، وقد كان في غنية عن هذا التطويل لو أنه لجأ إلى الميزان الصرفي بصورة مباشرة.

وأما حديثه عن الميزان الصرفي بشكل ظاهر، فقد كان في اسمي الزمان والمكان، والممنوع من الصرف^(٤).

بينما نراه يتحدث عن مسائل من باب الإعلال تحت أقسام: الفعل والاسم من حيث الصحة والإعلال^(٥) بوضوح كامل.

وفي هذا السياق يقول أحد المحدثين: "ثالثاً: ما فعله (تجديد النحو) يوصف - بلا مبالغة - بالتكلف، والتشتيت، والاختصار المخل، والخطأ...

- أما الخطأ فيتمثل في حذف أبواب لها ضرورتها في دراسة العربية هي: الميزان الصرفي، والإعلال...^(٦)" ثم ينقل نص شوقي السابق، ويعقب عليه بقوله:

والموازين الصرفية؛ لأتهما مما يصعب على الناشئة فهمه، وكيف يفهمون في باب الإعلال أن أصل خاف خوف بكسر الواو، وأصل مبيع مبيوع، وهما من أخف الأمثلة؟.

ومن نفس الطراز الميزان الصرفي وتصور الصرفيين فيه أن سفرجل مثلاً على وزن فعلل، وأن رفاهية على وزن فعالية، وأن اخشوشن على وزن إفعوعل، ولذلك حذفنا من الكتاب هذا الباب وباب الإعلال.^(١)

المناقشة: قبل أن أبسط الحديث عن موقف شوقي تجاه هذا المطلب أقول كيف "يدعو إلى التخفيف من أبواب النحو في بداية الكتاب، ويعد ذلك تيسيراً ثم يزيد هو أبواباً؟!!! فهذا تناقض في المنهج ويمثل ثقلاً على الدارسين^(٢) ولكننا بعد النظر والتدقيق فيما علل به لحذف بابي الميزان الصرفي والإعلال، يحسن بنا الوقوف معه حول الأمور الآتية:

الأول: عدم عنايته بالميزان الصرفي والإعلال
ألبتة، فيه مخالفة ظاهرة لما أثبتته شوقي في كتابه من

(١) ينظر: تيسير النحو التعليمي (٦٨-٦٩).

(٢) ينظر بحث: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي... دراسة في المنهج والتطبيق، د. علاء الحمزاوي، (٥٣)، ولمزيد من الإيضاح ينظر: القسم السادس "إضافات" في كتاب: تجديد النحو (٤١ - ٤٣، ٢٣٥) فما بعدها، و تيسير النحو التعليمي "في استكمال النحو التعليمي لنواقص ضرورية" (٦٣ - ٦٤، ١٦٧ - ١٩٧) وقضايا معاصرة (٢٩).

(٣) يراجع: تجديد النحو (٩٧-٩٨، ١٠٠-١٠٦).

(٤) يُنظر: المرجع السابق (١٠٦-١٠٧، ٢٢١-٢٢٢).

(٥) يُنظر: المرجع السابق (٦٢ - ٦٣، ٨٩ - ٩٠).

(٦) يراجع: قضايا معاصرة (١٨، ٢١).

أن لا يغتر بهما، وعليه أن ينقب عن مصداقيتها من عدمها.

الثاني: حذفه لباب الميزان الصرفي؛ لأنه معقد

وصعب، فكيف يدرك الطلاب أن وزن سفرجل (فعلل) ورفاهية (فعالية) واخشوشن (افعوعل)؟ ولباب الإعلال؛ لأنه يفترض لحروف العلة صوراً غير منطوقة، وبالتالي فأكثره يقوم على هذا الافتراض، فكيف يتصور الناشئة أن أصل خاف (خوف) ومبيع (مبيوع)؟.

أقول: لماذا يؤكد ويكرر شوقي مراراً عند حذفه لمجموعة من الموضوعات أجزاء أو كليّات بأها معقدة أو صعبة المنال؟ وهل هذه العلة فعلاً جديرة بالتأمل؟!.

ولكن السؤال الأهم والملح هنا هو: أين تكمن صعوبة باب الميزان الصرفي؟!.

أهي في الحروف التي بني عليها الفاء والعين واللام؟ أو في عددها؟ أو في فوائده وثمراته؟ أو في اختلاف البصريين والكوفيين في عدد الأحرف الأصول؟ أو فيما يترتب على ذلك الخلاف؟ أو في كيفية الوزن به من حيث الأصول والزوائد؟ أو فيما يتصل بالموزون من جهة الميزان والإبدال كما في صيغة افتعل؟ أو في الحذف؟ أو في القلب المكاني^(٤)؟.

"أما لماذا عني علماء النحو والصرف أنفسهم في مباحث هذين البابين، فهو سؤال لا يدخل في الاعتبار؟!!!^(١)"

وعلى حين يقول آخر: "ولا نملك الزعم أن أستاذنا قد وفق إلى درجة طيبة في منهجه هذا، فقد ألجأه إلى تعبير محتمل، وإلى تمثيل مسرف، وإلحاح في ضبط غير حاصر... وقد نعتقد أن الرجل لم يطمئن كثيراً لهذا المنهج الجديد، فيحن للمترع السوي القديم فيضبط به، واسمعه يقول في صوغ اسمي الزمان والمكان... وفي الممنوع من الصرف... أفتراه بعد قوله: "ولم أعن بالموازن الصرفية أي عناية..؟"

وليته ألوى عليها بكل عنايته، فلو فعل لكان أيسر وأوضح.^(٢)"

ففي ضوء ما سبق اتضح أن (شوقي) قد اختل منهجه العلمي، فنراه ينفي أي اهتمام بهذين البابين، بينما أثبتنا عكس ذلك.

ومن اللافت حقاً أن لغة التهويل والتعميم التي استخدمها شوقي ظاهرة في حديثه^(٣)، بل هي التي أوقعته في إشكالات كثيرة، لذا ينبغي على الباحث

(١) ينظر: المرجع السابق (٢١).

(٢) يراجع: تجديد النحو ونظرة سواء، د. أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، مصر، ط ١، ١٤٠٦هـ، (٤٩-٥٠).

(٣) ينظر على سبيل المثال: حديثه عن المحذوفات المبالغ فيه، تجديد النحو (٣٤) وما بعدها.

(٤) تراجع مسائل الميزان الصرفي والتدريب عليها بتوسع في: المستقصى (٤٧/١) وما بعدها، ومنجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين، أ. أحمد إبراهيم

أردنا بالفعل تيسير هذا الموضوع على النشء فعلينا أن نختار نماذج تناسب قدراتهم، ومستوى استيعابهم، وإمكاناتهم اللغوية كما أشار إلى ذلك محمد عيد سابقاً.

ورغم ذلك فالطلاب في مراحل التعليم العام يمتازون بقدرات فائقة، وطاقات كامنة، وصفاء ذهني يستقبل ما يلقي إليه بكل شغف إذا ما وظّف ووجّه التوجيه الصحيح.

فمثلاً لو عرّف الطالب بحروف الميزان (ف، ع، ل) وأنها جاءت ثلاثة أحرف؛ لأن أغلب أصول الكلمات العربية ثلاثية، وبالتالي تقابل الأصول بالأصول ويتزل الزائد بلفظه، وإن زادت الأصول عن ثلاثة فيكرر حرف اللام دون الفاء والعين.

وعلى ذلك فـ (سَفَرَجَل) اسم خماسي مجرد، وهذا أقصى ما تصل إليه الأسماء من حيث التجرد، وهي أسماء قليلة أيضاً، ووزنه: فَعَلَّلٌ^(٤)، فالسين تقابل الفاء، والفاء تقابل العين، والراء تقابل اللام الأولى الساكنة، والجيم تقابل اللام الثانية المتحركة، واللام من الكلمة الموزونة تقابل اللام الأخيرة من الميزان.

فهل في فهم هذا الوزن صعوبة!!!

(٤) ينظر كيفية وزن الكلمات بشيء من البيان في: المستقصى (٥٩/١) وما بعدها، وكتاب: تصريف الأفعال ومقدمة الصرف، تأليف الشيخ/ عبد الحميد عنتر، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٠٩هـ، (٤١) وما بعدها.

هذه هي أغلب مسائل الميزان الصرفي، إن لم تكن كلها، أفترى صعوبة فيها؟ أم أن فقدان التدريب والممارسة وضعف طرائق التدريس هو الذي سبب صعوبتها^(١)؟

ومع إيماني العميق بما سلف ذكره، غير أن صعوبة هذا الباب والذي يليه واقع لا مناص منه^(٢)، ولكن يجب التفريق حينها بين ضرورة تدريسهما، وتأجيلهما إلى مستوى الطلاب الذي يمكنهم من إدراكهما بشكل دقيق، بحيث تتناولهما الكليات الجامعية المختصة باليسر والتفصيل، ويختار نماذج منهما لمراحل التعليم العام^(٣).

وانطلاقاً من هذا، فما مثل به شوقي لصعوبة باب الميزان الصرفي غير صحيحة على إطلاقها، نعم هناك صعوبة في بعض الأمثلة التي ساقها، ولكننا إذا

عمارة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٤، ١٤٠٨هـ، (٢٢) وما بعدها.

(١) ينظر بحث: تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ محمد صاري، ضمن أعمال ندوة (تيسير النحو) ٢٣ - ٢٤ أبريل ٢٠١٤م، المكتبة الوطنية، الحامة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، (١٣-١٧)، ومما يلحظ هنا أن (شوقي) فعلاً خلط بين مستويي النحو التعليمي والعلمي، وهو يريد الأول ولكنه ركز على الثاني دون أن يتنبه لذلك، يراجع: البحث الماضي نفسه (٤-٦، ١٠)، وقضايا معاصرة (١٥).

(٢) لمزيد من الإيضاح حول صعوبة علم الصرف عمومًا، وصعوبة هذين البابين خصوصًا، ينظر: المستقصى (١/٢٨-٣١، ٢/١١١٠).

(٣) يراجع: قضايا معاصرة (٢١-٢٢).

وأما تعليقه لحذف باب الإعلال بأنه يفترض صوراً لحروف العلة غير منطوقة، ومن ثم فأكثره يعتمد على هذا الافتراض، وكيف يتصور الطالب أن أصل خاف (خوف) وأصل مبيع (مبيوع)؟.

هنا يمكن تفسير هذا الافتراض بأمرين:

١- رجوع الصرفيين إلى الأصول المرفوضة للكلمات التي حدث فيها إعلال، كما في قولهم: أصل خاف (خوف) وهو التفسير الأقرب لما يريده شوقي.

٢- الافتراض هنا يُعنى به مسائل التمارين، وهي حقيقة مسائل مفترضة من النحاة؛ لأجل امتحان الخصوم في المناظرات، وإعمال العقل والدربة عند المتعلمين، وهذا تفسير محتمل لما أورده شوقي.

وعوداً إلى التفسيرين السابقين، فأما الأول: فقد يكون العرب نطقوا حقيقة بهذه الأصول ثم رفضوها؛ لأن من خصائص اللغات التطور والنمو، وعلى هذا الاحتمال فلا تثريب على النحاة أن عادوا إلى استعمال لغوي نطق به العرب، ومعاودة الأصول المهجورة ومراجعتها أمر جيد، وهذا الرأي يميل إليه مجموعة من المحدثين.

وإما أن يكون النحاة تصوروا هذه الأصول اعتماداً على ما وصلهم من لغة العرب؛ طلباً لإيضاح صور ذلك الإعلال بالحمل على نظائرها الصحيحة، وعلى هذا فوجود الأصل افتراضي لا حقيقي، وهذه محمّدة لنحائنا الأوائل وليست مذمّمة، حيث أعملوا عقولهم فيما توافر لديهم من

لا أتصور ذلك، ومثلها بقية أحوالها التي ذكر شوقي بأنها مكمّن الصعوبة، بل هي أيسر من سابقتها.

ومما يشير إلى أهمية هذا الباب، وأنه لا غنى عنه لدارس العربية في جميع المراحل أن: "له صلة أكيدة ببحوث الاشتقاق، والأصلي والزائد للكلمات، وما يترتب على ذلك من معرفة معاني الكلمات في المعاجم.^(١)"، "وهو القاعدة الأساس التي يبتنى عليها كثير من مسائل هذا العلم.^(٢)"

"ولضبط الصيغة هيئة ومادة، أصالة وزيادة في إيجاز بالغ، اهتدى اللغويون إلى هذا القالب التصويري المعروف بالميزان الصرفي من مادة (فعل) ولا مشاحة في نجاعته، وسهولة الضبط عليه في الهيئات اللغوية بعامّة: صرفاً، ولغة، وعروضاً، وحسبنا أن يذكر أن اسم الفاعل من الثلاثي على (فاعل) واسم التفضيل على (أفعل) .. وهكذا، بما لا يخفى على كاتب أو دارس.^(٣)"

أفي إمكان وقدرة شوقي - رحمه الله - لو كان حياً الاعتذار بعد سماعه وقراءته لهذه النصوص!!! أو يعقل أن يجهل شوقي أهمية هذا الباب!!!؟ حاشاه أن يكون كذلك، ولكنه الابتهاج بالتيسير والتجديد الذي جاوز الحقيقة العلمية.

(١) يراجع: قضايا معاصرة (٢١).

(٢) ينظر: المستقصى (٣١/١).

(٣) يراجع: تجديد النحو ونظرة سواء (٤٨).

شيء لا تفسير له إلا التناقض في المنهجية،
والخروج عن المؤلف.

ولكن هل يعقل أيضاً أن تبني اللغة وقواعدها
على المعلوم دون المجهول، أو على المحسوس دون
المعنوي، أو على الحقيقة دون المجاز؟!!!.

طبعاً لا، فالمعلوم والمجهول، والمحسوس والمعنوي،
والحقيقة والمجاز وجهان لعملة واحدة، وكلها
ظواهر لغوية لا تحتاج إلى أدلة لإثبات وجودها.

وأما ادعاء شوقي بأن أكثر هذا الباب يعتمد
على الافتراض، فعائد إلى مفهوم الافتراض لديه،
فإن كان يقصد به التخمين والتوقع فغير صحيح
أبداً، وإن كان يعني به حمل المعتل على نظيره
الصحيح قياساً كما فهمه علماءنا القدامى^(٥)
فصحيح ما ذهب إليه.

وبناء على ذلك ففي إمكان طلاب العربية تصور
أن أصل خاف (خوف) بكسر العين إذا قاسوه
على فعل صحيح من الباب نفسه كمثل (سلم)
بكسر العين^(٦).

وعلى غرار ذلك (مبيوع) يقاس على نحو
(مكتوب) وكلاهما على زنة "مفعول" ولكن تحوله
إلى (مبيع) كيف تم؟.

الجواب: اختلف العلماء في ذلك على مذهبين:

الأول: ذهب سيويه والخليل (١٧٥هـ) إلى
حذف واو (مفعول) لأنها زائدة، وإبقاء (الياء)

(٥) ينظر هذا المفهوم في: الأصول اللغوية المرفوضة

(١٢٨) وما بعدها.

(٦) لمعرفة أصول الكلمات هل هي واوية أو يائية؟ يمكننا العودة

إلى: الفعل المضارع، المصدر، جمع التكسير، التصغير.

معلومات عن لغة العرب، وهذا الرأي يؤيده
مجموعة من القدامى من بينهم ابن جنّي
(٣٩٢هـ)^(١).

وأما مسائل التمارين فـ "هي مسائل لا تدل...
على علم بالضرورة، والجري وراء هذه المسائل
والحرص عليها والمباهاة بمعرفة مخارجها مضيعة
للوقت، وهي لا تزيد صاحبها علماً، ونقصها لا
يورثه جهلاً..."^(٢) كما يقول عبداللطيف الخطيب.
وهي كذلك عندي، غير أنها تعطي الدارس مجالاً
رحباً في التفكير والتدريب والتطبيق.

ومع هذا، فلم يرم إليها شوقي، وإنما قصد
التفسير الأول، وهو الراجح كما أسلفت.

ومما يعجب منه (الباحث) هنا أن (شوقي) يرى
حذف هذا الباب؛ لأنه يقوم على صور مفترضة،
ومع ذلك يثبت شوقي نفسه في مواضع من كتابه
هذه الأصول المفترضة، فراه يقول نقلًا عن النحاة:
"وقالوا في (ابن) أصلها بنو"^(٣) ويتحدث عن
المصدرين (إعانة) و(استعانة) فيقول: "إن أصل
المصدرين إعوان واستعوان"^(٤)

فلم يثبتها هناك، ويطالب هنا بحذف باب كله؛
لأنه قائم عليها كما يرى!!!

(١) ينظر: موقف القدامى والحديثين من الأصول المرفوضة في:

الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، أ.د علي

عبدالله العنكي، دار الرضوان، عمان، ط ١،

١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، (١٢٤) وما بعدها.

(٢) يراجع: المستقصى (٢٨/١).

(٣) ينظر: تجديده النحو (٨٧).

(٤) يراجع: المرجع السابق (١٠١).

وفي هذا الصدد يقول أحد المحدثين: "لو نظرت في أصول هذا العلم - يعني علم الصرف - لرأيت أنك أمام عقبتين... والثانية: هي باب الإعلال... وهو مخ علم الصرف".^(٢) ثم يقول في موضع آخر: "وباب الإعلال باب... جليل شريف، فيه رياضة للعقل، وصقل للعارضة والموهبة..."^(٣).

وفي الإطار نفسه يقول آخر: "أما الإعلال" فهو ضروري أيضاً لمعرفة مسلك العربية في التبادل الصوتي، وما يترتب على ذلك من فهم معاني الكلمات بناء على هذا التبادل."^(٤).

ولو استعرضنا موضوعات علم الصرف بدءاً من الميزان الصرفي وانتهاء بالوقف كما رتبها صاحب شذا العرف (١٣١٥ هـ)^(٥)، لوجدنا الإعلال - دون مبالغة - يتصل بسبب ما بها، مع اختلاف نسبة امتزاجه بها من موضوع

المقابل للعين في الميزان؛ لأنها أصلية، ثم كسرا ما قبل (الياء) أي حرف (الباء) المقابل للفاء في الميزان، لتصبح صورته على النحو التالي: مَبِئُوع ← مَبِيع = مَبِيع، على زنة (مَفْعَل).

الثاني: ذهب الأخفش إلى أن حركة (الياء) المقابل للعين في الميزان وهي الضمة أُلقيت على (الباء) المقابل للفاء في الميزان، فحذفت - أي (الياء) - مع أنها أصلية، ثم كسرت (الباء) ومن ثم انقلبت واو (مفعول) ياء، فهي الباقية عند الأخفش وإن كانت زائدة؛ لأنها أتت لمعنى (المفعولية) ولذا جاءت على الصور الآتية:

مَبِئُوع ← مَبِوع ← مَبِوع = مَبِيع، ووزنها (مَفِيل)^(١).

ونخلص إلى أن كلا الرأيين سديدان، وإن كان رأي سيبويه والخليل أحصر في خطواته وأقرب إلى أفهام الدارسين.

فهل هناك عقبات فعلية حول هذين اللفظين كما يرى شوقي!!!.

أدع الحكم للمختصين فهم بذلك أدرى.

الثالث: وصفه لباب الإعلال بأنه (باب كبير)

فكيف ينعتة بذلك، ثم يذهب إلى حذفه!!!.

أقول: وهذا النعت يدل على أهمية هذا الباب وشرف منزلته في العربية، وإلا لما عقد له نحائنا القدامى والمحدثون على حدٍ سواء باباً بهذا الحجم،

(١) لصياغة اسم المفعول من الفعل المعتل الأجوف، يراجع: المستقصى (٤٧٩/١) وما بعدها.

(٢) ينظر: المستقصى (٣٠/١-٣١).

(٣) يراجع: المرجع السابق (١١١٠/٢).

(٤) ينظر: قضايا معاصرة (٢١).

(٥) اعتمدت موضوعات الصرف كما هي في كتاب: شذا العرف في فن الصرف، الشيخ/ أحمد الحملاوي، شرحه وفهرسه واعتنى به د. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، (٢٥٩-٢٦٢)؛ لأنه أصبح مرجعاً للدراسات الصرفية في جل جامعاتنا العربية، خاصة مرحلة (البكالوريوس).

أقسام، هي (المثال، الأجوف، الناقص، الليف المفروق، الليف المقرون)^(٢).

ومما يلفت إليه الانتباه هنا أن (شوقي) اكتفى بهذا المختصر والإشارة العابرة إلى باب يعد ركناً أساسياً في بناء علم الصرف؛ ليقنعنا بأن ما صنعه كاف من الوجهة العملية كما عبر.

ولم يقف بنا عند صور هذا الباب الثلاث وشرائطها (الإعلال بالقلب، الإعلال بالتسكين أو النقل، الإعلال بالحذف) مع أن تحت كل صورة من هذه الصور مسائل بل قضايا تهم دارس العربية أياً كان مكانه.

فيا ليته بقي على رأيه من حذفه لباب الإعلال بأكمله؛ ليسلم له منهجه، أو أتى بما يشفي العلة ويوقف طالب العلم على ما يفيد وينفع.

الخامس: تأكيده بأن القسمين الأولين من كتابه (تجديد النحو) احتوت على موضوعات علم الصرف في عناية بالغة، عدا بابي الإعلال والميزان الصرفي.

في الواقع أن ما ذهب إليه شوقي فيه مبالغة ومغالطة.

فأما المبالغة فهي ادّعاؤه بأنه ذكر في القسمين الأولين من كتابه جميع موضوعات علم الصرف وليس فقط مجرد ذكر، بل بعناية بالغة، وفي الحقيقة أنه ذكر بعض الموضوعات، وما ذكر منها لم يستوف جميع مسائلها، وتأكيداً لما أقول فقد

إلى آخر، وهذا دليل قوي على مكانته وعلو شأنه.

الرابع: قوله: "وسنكتفي بما يعين على معرفة تصنيف الأسماء المعتلة من الوجهة العملية".

سبق أن أشرت إلى أن (شوقي) لم يلق بالآ لباب الإعلال^(١)، مسبباً لذلك بعلة غير وجيهة، ولكنه هنا يصرح بوضوح أنه سيذكر من باب الإعلال ما يراه مفيداً من الوجهة العملية، وبناء على هذا فإن ما ذهب إليه يحدث خللاً واضحاً في المنهج الذي خطه لكتابه، ويهدم الأساس الخامس منه خاصة.

ومن المستحسن هنا أن نذكر في عجالة ما أقره شوقي في باب الإعلال من مسائل، فإليكها:

أ) الإعلال في حشو الاسم، وفيه:

١- قلب الهمزة حرف علة يجانس الحركة التي قبلها، مع الأمثلة.

٢- إعلال حروف العلة، وذكر فيه: قلب الواو أو الياء همزة في موضعين، مع الأمثلة، ثم تنى بذكر قلب الواو ياء في موضعين أيضاً، مع الأمثلة، ثم ختم بقلب الياء واواً في موضع واحد، مع الأمثلة.

ب) الإعلال في آخر الاسم: وذكر فيه أنواع الاسم المعتل الثلاثة (المقصور، المنقوص، الممدود) ومثلاً لكل نوع بعدة أمثلة.

وقد سبق أن أشار شوقي إلى الفعل المعتل، ممثلاً لكل نوع بأمثلة مختلفة، ومقسماً إياها إلى خمسة

(١) يراجع: ص (٣٠ - ٣١) من البحث.

(٢) ينظر: تجديد النحو (٦٢-٦٣، ٨٩-٩٠).

وعلى هذا فإن ما سقته من ملاحظات وإيرادات وتساؤلات ونصوص لكفيلة بالردّ على شوقي بإبقاء هذين البابين ضمن موضوعات علم الصرف، وإقرار المسائل والقضايا التي تناسب جميع المراحل العمرية؛ كي يكون طالب العربية على صلة بتراته اللغوي، مع وجوب الاستفادة من المعطيات الحديثة حول تعليمية اللغة^(٣)، ومن ثم يعايش النشء الاعتزاز بالماضي التليد، والافتخار بالحاضر المجيد في آنٍ واحد، وهذا هو الهدف الذي تنغيّاه، والضالة التي نشدها.

● الثالث: حذف عمل المصدر مُنكراً ومعرّفاً بالألف واللام:

العلة: يقول شوقي: "وحذف في القسم الأخير من الكتاب عمل المصدر مُنكراً ومعرّفاً بالألف واللام في مثل: "تلاوة القرآن نافعة - زيد مجيدُ التلاوة القرآن" فالقرآن في المثال الأول مفعول به لتلاوة، وهي منكرة، وفي المثال الثاني مفعول به للتلاوة وهي معرفة بالألف واللام، والمثالان لا يدوران في الألسنة واللغة الأدبية، إنما الدائر إضافة المصدر للمفعول به في المثال الأول ودخول لام الجر على المفعول به في الثاني، فيقال: "تلاوة القرآن نافعة - زيد مجيدُ التلاوة للقرآن"^(٤).

غير أننا نجد أكثر إيضاحاً وتفصيلاً في موطن آخر، حيث يقول: "ولم يقف النحاة عند هذه

راجعت فهرس كتابه^(١) فوجدته ينص في القسم الأول على العناوين الآتية: (نطق الكلمة، وتحتة تسعة عناصر، أقسام الفعل، وتحتة سبعة عناصر، جداول تصريف الفعل الثلاثي مع ضمائر الرفع المتصلة، وتحتة خمسة عناصر، جدول تصريف المضارع والأمر مع نون التوكيد، أنواع الحروف) ونصّ في القسم الثاني على ما يلي: (أقسام الاسم وتصاريفه، وتحتة ستة عناصر، المشتقات، وتحتة ثمانية عناصر، التصغير، النسب).

فهل يا ترى استوفى شوقي جميع أبواب الصرف تحت هذه العناوين؟!!!!.

قطعاً لا، فقد استغنى كما ذكر عن بابي (الميزان الصرفي، والإعلال) وهما لب علم الصرف، وإن كان أشار إليهما في أثناء تضاعيف كتابه، ويضاف إليهما:

(التعريف بعلم الصرف، معاني صيغ الزوائد، حروف الزيادة ومواضعها وأدلتها، التقاء الساكنين، الإمالة، الوقف)^(٢).

وأما المغالطة فهي تضمينه موضوعات نحوية خالصة، لتصبح تحت مظلة علم الصرف، وهي: (الإعراب والبناء، المبنيات، المضاف - غير المضاف، المتبوع - التابع)

(١) يراجع ص: (٢٦٥-٢٦٩).

(٢) استقيت موضوعات علم الصرف من فهرس كتاب: شذا العرف، ينظر: (٢٥٩-٢٦٢).

(٣) ينظر: تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ (١٠، ١٦ - ١٧).

(٤) ينظر: تجديد النحو (٣٨ - ٣٩).

ويمكن في الشاهد الثاني أن تكون "أعداءه" منصوبة بترع الخافض، أي لأعدائه، وبذلك يسقط هذا الشاهد مثل سابقه ولا يعود هناك موجب للقاعدة. ومن قديم أنكرها كثيرون من النحاة والبغداديون من أمثال أبي علي الفارسي وقوم من البصريين أمثال الميرد، فقد كان يأبي عمل المصدر المعرف بالألف واللام المفعولية فما وراءه لاستفحال الاسم في كما يقول الرضي إذ التعريف بأل من خصائص الأسماء. وإذن تسقط هذه القاعدة...^(٢)

المناقشة: عندما نتأمل كلام شوقي في الموضوعين السابقين نرى الوقوف معه عند النقاط الآتية:
الأولى: قوله: "والمثالان لا يدوران في الألسنة واللغة الأدبية" وفي حديثه هذا جانبان:

١ - عدم دوران هذين المثالين في الألسنة، ويقصد بالألسنة هنا "اللغة العامية" لأن العطف - كما هو معلوم - يقتضي المغايرة، لذا فتعليقه من ثم غير صحيح؛ لأنه لا يمكن أن تكون أساليب اللهجات الدارجة حاکمة على أساليب وقواعد اللغة الفصحى، وهو - أي شوقي - نراه في أكثر من موضع يشير إلى هذا الموضوع أو ذاك بأنه دارج في اللغة العامية أو غير دارج فيبقيه بناء على ذلك أو يحذفه^(٣)، ويؤكد أحد المحدثين وجود هذه

القاعدة العامة^(١) بل أضافوا إليها أن المصدر يعمل أيضاً مُنْكَرًا ومعرفًا بالألف واللام، أما عمله منكرًا فلم يجد البصريون له إلا شاهدًا واحدًا في تقديرهم، هو قوله تعالى: ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(١٤) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿بإعراب (يتيمًا) مفعول به لإطعام. وأنكر الكوفيون هذا الإعراب وأعرّبوا (يتيمًا) مفعولًا به لفعل محذوف، وكأنما تساءل - في رأيهم - من سمع الجزء الأول من الآية: ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ فقال: مَنْ يَطْعَمُ الْإِنْسَانَ مَوْضُوعَ الْحَدِيثِ فِي الْآيَاتِ، فَأَجِيب: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ - أي يطعم.

وعادة لا يقال مثلًا "أعجبتني كتابة زيد مقالًا" برفع "زيد" على الفاعلية، ونصب "مقالًا" على المفعولية، بل يقال قياسًا على القاعدة السالفة العامة: "أعجبتني كتابة زيد مقالًا".

وأما المصدر المعرف بالألف واللام فلم يجد له النحاة إلا شاهدين هما: "لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا" و"ضعيف النكاية أعداءه" (ومسمعا) في الشاهد الأول منصوبة بالضرب وهو موضع الشاهد، ورد ذلك بعض النحاة، وقال إنها منصوبة بلحقت، وإذن لا تكون شاهدًا لعمل المصدر المعرف بالألف واللام في مفعول به.

(٢) يراجع: تيسير النحو التعليمي، (١٥٦ - ١٥٧).

(٣) ينظر على سبيل المثال: تجديد النحو، الصفحات الآتية:

(٢٢، ٣٥، ٣٧، ١٤٣).

(١) يقصد بالقاعدة العامة: أن المصدر قد يضاف إلى فاعله ويليهما مفعوله منصوبًا، أو يحذف فاعله ويضاف إلى مفعوله.

الأدبية، ولكن - للأسف - "للأستاذ الفاضل معياره- الذي قد يكون خاصاً- في رفض أو قبول على غير ما يعتقد الناس أو جمهورهم، فقد يحجر على استعمال وارد، وينال منه، وقد يبوح فيما لا يستعمل بما لا تقره عليه رؤية ولا رواية..."^(٣)

● شواهد أعمال المصدر المنكر:

١- قال الشاعر:

فلولا رجاء النصر منك ورهبة

عقابك قد صاروا لنا كالموارد

٢- وقال الآخر:

أخذت بسجلهم فنفتحت فيه

محافظةً لهن إخا الذمام

٣- وقال المرار بن منقذ:

بضرب بالسيوف رءوس قوم

أزلنا هامهن عن المقييل

٤- وقال زياد الأعجم:

بيدل في الأمور وصدق بأس

وإعطاء على العلل المتاعا

٥- وقال الفرزدق:

فرمٌ بيديك هل تستطيع نقلاً

جبالاً من تامة راسيات^(٤)

الإشكالية عند شوقي بقوله: "ولا حاجة إلى بيان درجة هذا المقياس - يقصد الاحتكام إلى الاستعمال المعاصر للغة عند شوقي - لأن من بواكير قرارات المجمع الموقر "أن العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع" وهو الخبير بمن ترخصوا في الدعوة إلى الأخذ عن زعماء البيان في العصور المختلفة بعد فترة التجديد. وكيف عصف بدعوتهم. وقد عرفناه رد بشاراً، وهذه عدالة. فأن يقيس على المعاصرة غريب منه عجيب"^(١).

بينما نجده في موطن آخر يشنع على من يدعو إلى وضع قواعد اللغة العربية على غرار ما في اللهجات العامية، فيقول: "وضع القواعد في الفصحى على أساس ما يجري في السنة العامة غير مقبول."^(٢) وبالتالي فهذا تناقض في المنهج الذي كان ينبغي أن يكون موحدًا.

٢- نفيه دوران هذين المثالين في اللغة الأدبية، وهذا أيضاً لا يصح؛ لأنه ورد أعمال هذين المصدرين المنكر والمعرف بالألف واللام، ولا أدل على ذلك من ورودهما في الشواهد الشعرية الآتية، وهي قمة اللغة

(١) يراجع: تجديد النحو ونظرة سواء (٢٥ - ٢٦).

(٢) ينظر: تيسيرات لغوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٩٠م، (١٠٦)، وموقف شوقي ضيف من الدرس النحوي (٦٠) مع هامش (٨٦).

(٣) يُراجع: تجديد النحو ونظرة سواء (٧٩).

(٤) تنظر هذه الأبيات في: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلام الشتتمري، حققه وعلق عليه د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة،

● شواهد إعمال المصدر المعرف بالألف واللام:

١- قال الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءه

يخال الفرار يراخي الأجل

٢- وقال المرار الأسدي:

لقد علمت أولى المغيرة أنني

لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

٣- وقال كثير:

تلوم امرأ في عنفوان شبابه

وللترك أشياغ الضلالة حين

٤- وقال الآخر:

فإنك والتأبين عروة بعدما

دعاك وأيدينا إليه شوارع

٥- وقال الآخر أيضاً:

قل الغناء إذا لاقى الفتى تلفاً

قول الأحبة لا يبعد وقد بعداً

٦- وقال الأخطل:

فإنك والتكليف نفسك دارماً

كشيء مضى لا يدرك الدهر طالبة

٧- وقال الشاعر:

فأصبحن ينشرن آذانهن

في الطرح طرفاً يميناً شمالاً

بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، (١٥٧ - ١٥٨)

وشرح التسهيل (١١٦/٣).

٨- وقال الآخر:

عجبت من الرزق المسىء إلهه

وللترك بعض المحسنين فقيراً

٩- وقال الشاعر:

وقد يحسن التيمي عقد لجامه

ولا يحسن العقد القلادة بالمهر^(١)

فهذه بعض الشواهد الشعرية التي وقفت عليها،

ولم أتطرق للشواهد القرآنية والنبوية (إن وجدت)

وكلام العرب المنثور بعد، ولكننا نرى (شوقي) قد

أصدر الحكم قبل استكمال أدلته وشواهده.

الثانية: إضافة النحاة إعمال المصدرين المنكر

والمعروف، ولم يقفوا عند إعمال المضاف كما

صنع شوقي.

يحسن بي أن أنطلق من قول

الأشموني(٩٢٩هـ): "واعلم أنه لا فرق في إعمال

المصدر، عمل فعله من كونه (مضافاً، أو مجرداً، أو

(١) يراجع: تحصيل عين الذهب، (١٦٠ - ١٦١) وشرح

التسهيل (١١٧/٣) والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن

عقيل، تح وتعليق د. محمد كامل بركات، مركز البحث

العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١،

١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، (٢/٢٣٥)، وابن الطراوة النحوي، د.

عياد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط١،

١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (٢٦٩-٢٧٠)، وابن طلحة النحوي،

حياته وآثاره وآراؤه د. عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة

المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ، (١٢٠ - ١٢٢).

بدأ بـ (المضاف، ثم المنون، ثم المعرّف بالألف واللام)^(٤).

وفي هذا السياق يقول الشاطبي معبراً بشكل واضح عن إعمال المصدر عمومًا، وعن مراتب إعماله في ضوء تقسيماته الثلاثة: "يريد - يعني ابن مالك - أن هذا الحكم جارٍ على المصدر في جميع أحواله، من كونه مضافًا، أو بالألف واللام، أو مجردًا منهما، أي إن إضافته أو دخول الألف واللام عليه، وإن كانا مما يختص بالأسماء، لا يؤثّران في عمله عمل فعله، بل يبقى عمله كالمجرد منهما، فكما لا يؤثّر التنوين، وإن كان من خصائص الأسماء، كذلك لا تؤثّر الإضافة ولا الألف واللام.

إلا أنه في هذه الوجوه ليس على رتبة واحدة في العمل، بل على مراتب في الحُسن والكثرة، فعمله مضافًا أكثر من عمله غير مضاف.

قال المؤلف: لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كاجزاء من المضاف، كما يجعل الإسنادُ الفاعل

مع أل) لكن إعمال الأول أكثر ... والثاني أقيس ... وإعمال الثالث قليل ..."^(١).

ومن الواضح أن إعمال المصدر عمل فعله لا إشكال فيه مطلقًا كما ذكر ذلك الأشموني، وقد أكد هذا المعنى ابن خروف (٦١٠هـ) من قبل، حين قال: "وعملُ المصدر بحق الأصل، لأنه يطلب ما يطلبه الفعل المأخوذ منه"^(٢).

وفي ضوء نص الأشموني السابق يتضح أن هناك خلافًا بين العلماء في رتبة وترتيب إعمال المصادر الثلاثة من حيث الكثرة والقياس، والقوة والقلة، وعلى هذا فستحدث عن هذا الخلف؛ لنميز صحة موقف شوقي من عدمه.

لقد اختلف العلماء أيّ المصادر أقوى وأقيس وأكثر إعمالًا؟.

فمنهم من رتبها على النحو الآتي: (المنون، ثم المضاف، ثم المعرّف بالألف واللام)^(٣) ومنهم من

(١) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) تح د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت. (٥٤١/٢ - ٥٤٢).

(٢) يراجع: شرح جمل الزجاجي، (٦٢٣/٢).

(٣) ينظر على سبيل المثال: الإيضاح، أبو علي الفارسي، تح د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، (١٤٥)، واللباب في علل البناء والإعراب (٤٤٩/١) تح غازي طليمات، وشرح المفصل، ابن يعيش، (٦٠/٦).

(٤) يراجع على سبيل المثال أيضًا: شرح التسهيل (١١٥/٣) وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب (٧١٥/١/٢)، تح د. يحيى مصري، والارتشاف (٢٢٦٢/٥)

ومما يلفت النظر إليه أن (عباس حسن) عدَّ جميع أقسام المصادر الثلاثة مقيسة، حيث يقول: "أقسام المصدر العامل المقدر بالحرف المصدرى وصلته: ثلاثة أقسام قياسية:

١- مضاف وهو أكثرها عملًا وأعلىها فصاحة...

٢- منون ويلى السابق في كثرته وفصاحته...
٣- مبدوء ((بأل)) وهو مع قياسته كسابقه - أقل منهما استعمالًا وبلاغة..."^(٣)

ليت شعري!!! ماذا يقول شوقي أمام توارد وتكاتف هذه النصوص عند القدامى والمحدثين!؟

وعلى نسق وقفتي السابقة حول ترتيب الأوليّة في العمل بين المصادر الثلاثة، كان لابد أيضًا أن أشير في صورة جليّة إلى اختلاف العلماء في إعمال كل نوع من المصادر الثلاثة على حدة، فإليك تبيان ذلك:

أولاً: المصدر المضاف، يكاد يجمع البصريون والكوفيون أنه لا خلاف في إعماله، وإن كان حديث بعض البصريين يوحى بالخلاف^(٤).

ثانياً: المصدر المنون: ذهب البصريون إلى إعماله، لأن فيه شبهًا بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة،

كالجزء من الفعل، وتجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام.

وعمله منونًا أكثر من عمله بالألف واللام، فالترتيب في الحسن والكثرة على حسب ما رتبته الناظم، فكأنه قصد بذلك التنبيه.

وهذا ليس متفقًا عليه فقد قيل: إن المنون أقوى، ثم المضاف، ثم ذو الألف واللام، وإنما يعنون: أقوى في القياس، صرح بذلك صاحب "الإيضاح" لموافقته الفعل في التنكير.

والناظم اعتبر الكثرة، ولاشك أن المضاف أكثر في الإعمال من غيره، فصار الخلاف / وفاقًا"^(١).

على حين يحصر الكيشي (٦٩٥هـ) - وهو نحوي متقدم على الشاطبي - الأكثرية والأقيسية في الوقت نفسه في المصدر المنون، فنراه يقول: "وللمصدر المعمل ثلاثة أحوال:

- أن يكون منونًا، أو مضافًا، أو معرفًا باللام. والأول أكثرها وأقيسها، ثم الثاني ثم الثالث.

والدليل على الأكثرية الاستقراء، وعلى الأقيسية أن المصدر يعمل بمناسبة الفعل، والفعل غير معرف، فالمنكر أشد مناسبة له..."^(٢).

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٢١٤/٤) تح. أ. د محمد البنا، و د. عبد المجيد قطامش.

(٢) يراجع: الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين القرشي الكيشي، تح و دراسة د. عبد الله البركاتي، و د. محسن العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، (١٩٢).

(٣) ينظر: النحو الوافي (٢١٨/٣ - ٢٢٥).

(٤) يراجع: الارتشاف (٢٢٥٨/٣) وشرح التسهيل (١١٧/٣) - (١١٩) والكافي (١٠٨٢/٣) وما بعدها.

وحول مذاهب العلماء وآرائهم ونصوصهم في تحديد مراتب المصادر الثلاثة وإعمالها، يمكن تدوين الملاحظات الآتية:

أ- تحصل من خلاف العلماء حول رتبة المصادر الثلاثة من حيث كثرتها وقلتها وقياسيتها وقوتها في العمل أربع مراتب:

الأولى: (المضاف - المنون - المعرف بالألف واللام).

الثانية: (المضاف - المنون - المعرف بالألف واللام)، وهذه وإن أشبهت الأولى فإنها تفرق من حيث إنه قدم المضاف في الأولى لأجل الكثرة، وفي الثانية لأجل أنها جميعاً مقيسة بالإضافة لميزان الكثرة.

الثالثة: (المنون - المضاف - المعرف بالألف واللام).

الرابعة: (المنون - المضاف - المعرف بالألف واللام) والرابعة وإن كانت في الصورة مثل الثالثة غير أنها جعلت المنون هو الأكثر والأقرب في آنٍ واحد، بينما الثالثة جعلته مقيساً فحسب.

وبناء على هذه النتيجة فإني أميل لترجيح آراء الفئات الأولى والثالثة ومعهما الثانية، أخذاً برأي جمهرة النحاة، وأما رأي الكيشي فيحفظ؛ لأنه

النحو، ابن السراج (١٣٧/١) والكتاب (١٦٢/١) والإيضاح (١٤٥) والإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ابن الطراوة، تقديم وتح د. عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، (٧٠ - ٧١) وابن طلحة النحوي (١٢٠ - ١٢٢).

وأما الكوفيون فيرون إعماله، ويقدرّون للمرفوع والمنصوب بعده فعلاً يفسّره المصدر، وقد ردّ البصريون حجج الكوفيين وأدلتهم - وستأتي الإشارة إليها لاحقاً - حتى إن بعضهم سوى بين إعمال المنون والمضاف^(١).

ثالثاً: المصدر المعرف بالألف واللام: ذكر فيه مذاهب عدّة، وهي بإيجاز:

١- عدم جواز إعماله، وهو مذهب الكوفيين، والبغداديين، وجماعة من البصريين منهم المرّدد، وابن السّراج.

٢- جواز إعماله دون قبحه، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، ومنقول عن الفراء.

٣- جواز إعماله مع قبحه، وهو مذهب أبي علي الفارسي، وجماعة من البصريين.

٤- مذهب التفصيل، بحيث إذا عاقب الضمير (أل) فإنه يجوز إعماله، وأما إذا لم يعاقبها فلا، وينسب لابن الطراوة (٥٢٨هـ)، وأبي بكر بن طلحة (٦١٨هـ)، واختاره أبو حيان^(٢).

(١) ينظر الخلاف في المصادر الآتية: الارتشاف (٢٢٥٨/٣) وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (٢٤/٢ - ٢٥) والكافي (١٠٧٠/٣) وما بعدها، وشرح التسهيل (١١٥/٣) والمقاصد الشافية (٢١٨/٤ - ٢١٩) تح أ. د. محمد البنا و د. عبد المجيد قطامش، والهمع (٧١/٥ - ٧٣).

(٢) تراجع المظان الآتية: الارتشاف (٢٢٦١/٥) وفيه تفصيل تلك المذاهب، ويزاد عليه: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (٢٦/٢ - ٢٧) والكافي (١١٠٦/٣) وما بعدها، وشرح الرضي لكافيه ابن الحاجب (٧١٦/١/٢ - ٧١٧) تح د. يحيى مصري، والهمع (٧٢/٥ - ٧٣) والأصول في

غريب^(٣)، وإن صحَّ ثبت الخلاف في الأقسام الثلاثة، والأرجح ما رآه الناظم^(٤).

أما "المضاف" فعمله شهيرٌ جدًا، ... وهو من الكثرة بحيث لا ينبغي أن يُنكر قياسه. وأما "المنون" فالسماع موافق لما قال الكوفيون، إذ لا تكاد تجده رافعًا، ولكن القياس سائغ، إذ لا فرق في ذلك بين المضاف والمنون، ... وأيضًا فقد جاء الرفع في المنون، فحكى: أعجبي قراءةً في الحمام القرآن، ... لا يقال: إن هذا نادر، والنادر لا يُعتدُّ به، لأننا نقول: إذا جاء السماع قليلًا، وعضده القياس، ولم يعارضه معارض - وجب أن يكون أصلًا يُعوَّل عليه.

وأما "ذو الألف واللام" فعمله غير ممتنع وإن كان ضعيفًا، لأن الألف واللام لا تمنعانه من العمل كما لا تمنعه الإضافة، إذ كلاهما من خصائص الأسماء، وكذلك التنوين من خصائصها، فيلزم تقدير الفعل في الجميع، وذلك باطل باتفاق^(٥).

(٣) يعني ذكره لخلاف الكوفيين في إعمال المصادر الثلاثة، فذكر عنهم بأنهم يعملون المصدر المنون، ويهملون ما عداه، ولم أعتز على هذا النقل فيما بين يدي من كتبه، والمشهور عندهم إعمال المصدر المضاف فقط. ينظر: الموفي في النحو الكوفي (٧٧).

(٤) يريد إعمالها جميعًا، ولكن وفق الترتيب الآتي (المضاف - المنون - المعرف بالألف واللام).

(٥) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٢١٨ - ٢١٩) تح أ.د. محمد البنا و د. عبد المجيد قطامش.

منفرد لا نظير له، ومن ثمرات الخلاف هنا أنه أثبت بلا شك أحقيَّة جميع المصادر في الإعمال دون الوقوف كثيرًا عند مراتبها.

ب- في ضوء تساوي مراتب المضاف والمنون كما مرَّ في الفقرة (أ) آنفًا، مؤشر على تساويهما في الإعمال أيضًا، وهو يؤكد ما ذكرته سلفًا في هذا الشأن^(١).

ت- اختلاف العلماء في إعمال المصادر الثلاثة، سواء أكان بين المدرستين أم على مستوى المدرسة الواحدة، يعطينا دلالة واضحة بأن اختيار شوقي لإعمال المصدر المضاف فقط عمل غير علمي، لا من حيث المادة العلمية فقد حذف ثلثي باب إعمال المصدر، وأبقى الثلث وفي هذا إجحاف واضح، ولا من حيث الناحية المنهجية أيضًا بحيث إنه لم يلحظ اطراد مثل هذه الحذوفات عنده بشكل واضح.

وإيضاحًا وتأكيدًا لما سبق يقول الشاطبي بعد ذكر مجمل الخلاف في إعمال المصادر الثلاثة: "والذي تحقَّق من النقل وجودُ الخَلاف في ذي الألف واللام، وغالب الظن صحة ما نقله ابن أبي الربيع وابن عصفور^(٢)، وما ذكره الشلوبين

(١) يُنظر: ص (٤٥) من البحث.

(٢) يقصد حكاية ابن أبي الربيع خلاف الكوفيين في إعمال المصدر من المنكر والمعرف، وأيضًا ما حكاه ابن عصفور عن الفراء في إعمال المصدر المنكر، وأيضًا ما ذكره عن بعض النحاة في إعمال المصدر المعرف. وقد سبقت الإشارة بوضوح إلى هذا الخلاف ومصادره.

● أن إعمال المصدرين المنكّر والمعرّف جائز؛ لأنهما يعملان لمناسبة الفعل، والألف واللام والتنوين لا يخرجانهما من مناسبة الفعل^(٦).

● يقول الشاطبي في معرض ردّه على ابن الطراوة حول رأيه في إعمال المصدر المعرّف بالألف واللام: "والجواب أن المعاقبة للإضافة لم تثبت من أقسام الألف واللام، وما ردّ على الكوفيين به جارٍ هنا، فالأولى ما ذهب إليه الناظم، من صحة إعمال الأقسام الثلاثة"^(٧).

فمن خلال قوله: "من صحة إعمال الأقسام الثلاثة" نستطيع أن نردّ على شوقي فيما ذهب إليه من حذف إعمال المصدرين المنكّر والمعرّف، وإبقاء عمل المضاف فحسب.

● ما نسب إلى المبرّد من منعه إعمال المصدر المعرّف بالألف واللام معللاً لذلك بأن: "المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل، والفعل نكرة فلما عرّف زال شبهه بالفعل، وأيضاً فإنه لم يوجد"^(٨).

وقد أورد ابن عصفور (٦٦٣هـ) تلك الحجة دون تعيين القائل، ولكن المحقق أشار إلى أنّها منسوبة للمبرّد، ومن ثم ردّ عليها - أي ابن

ث- اعتماد شوقي على اختيار مذهب الكوفيين، والبغداديين، وبعض البصريين، في حذف إعمال المصدرين المنكّر والمعرّف، مصحوب بشيء من المحازفة، ويمكن الرد عليها وفق الآتي:

● ما زعمه الفراء من أن المصدر المنوّن لا يلفظ بالفاعل معه غير صحيح، بدليل قول الفرزدق: حرب تردّد بينهم بتشاجر: قد كفّرت آباؤها أبناءها^(٩).

● أن المصدر المعرّف يعمل عمل المصدر المنكّر رفعاً ونصباً^(١٠).

● من زعم من النحاة بأن العمل بعد المصدر المعرّف بفعل مقدّر فكلامه مردود؛ ليجيء النصب في مواطن لا يصلح فيها إتيان فعل^(١١)، وعلى ذلك شواهد شعرية مرّت الإشارة إليها.

● ما نسب للكوفيين بأن المصدر المنوّن يعمل النصب دون الرفع باطل؛ لأنه بالوجه الذي ينصب المفعول يرفع الفاعل، وقد نصب لنيابته مناب "أن" والفعل، فكذلك يرفع^(١٢).

● أن ورود إعمال المصدرين المنكّر والمعرّف في شواهد مختلفة قد سبق ذكر بعضها، وسيأتي ذكر البقية لاحقاً، فيه رد على المانعين إعمالهما^(١٣).

(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة، أبو محمد الصيمري، تح د. فتحي عليّ الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، (١/٢٤١).

(٧) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٢٢٢) تح أ.د. محمد البنا ود. عبد المجيد قطامش.

(٨) يراجع: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (٢/٢٦).

(١) يراجع: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (٢/٢٥).

(٢) ينظر: المصدر السابق، (٢/٢٦).

(٣) يراجع: شرح التسهيل (٣/١١٦ - ١١٧).

(٤) ينظر: الكافي (٣/١٠٧٢).

(٥) يراجع المصدر نفسه (٣/١١٠٩).

أمن المعقول أن يشير شوقي إلى المقتضب دون الرجوع إليه ثقة في الرضي؟! ربما يكون هذا! ولكنه في الواقع مخالف لمنهجية البحث العلمي بكل المقاييس.

ومع تأكدنا من عدم نسبة هذا الرأي للمبرّد، إلا أنه ربما ورد في أحد كتبه التي لم أقف عليها، أو التي لم تصل إلينا ألبتة.

● مما يُقَوِّي أعمال المصدر المعرف بالألف واللام، أن المذاهب المجيزة للإعمال ثلاثة هي: (الثاني، والثالث، والرابع) بغض النظر عن إجازتها له بشروط أو من دونها.

وبالتالي فهذه المذاهب الثلاثة تقف أمام مذهب المانعين، وهو المذهب (الأول) فإذا ما أخذنا بمبدأ الأغلبية كان إعماله أولى وأحرى.

الثالثة: الوقوف عند الشواهد القرآنية والشعرية التي أوردها شوقي في سياق استدلاله على حذف المصدرين المنكر والمعرف.

سيكون حديثي في هذه النقطة عن جانبين:
الأول: النظر في الشواهد التي أوردها شوقي.
الثاني: إيراد شواهد أخرى غير ما سبق ذكره.
أعود إلى الحديث عن الجانب الأول، وهو:
النظر في الشواهد التي أوردها شوقي، ويقتضي المقام تقسيمها إلى قسمين:

١. شواهد إعمال المصدر المنكر: ساق شوقي آية مفردة للاستشهاد على إعمال المصدر المنكر عند البصريين، هي قوله تعالى: ﴿إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي

عصفور - بقوله أيضاً: "وهذا خطأ محض؛ لأنه يلزمه على هذا أن لا يعمل المصدر المضاف، فإن قيل: الإضافة قد تكون منفصلة، فالجواب أن يقال له: لا يخلو أن تقدّر الإضافة في هذا الباب محضة أو غير محضة، وباطل أن تكون غير محضة؛ لأن الإضافة في هذا الباب يتعرّف بها المضاف، فثبت أنّها محضة"^(١).

وعلى هذا اقتضى البحث الرجوع إلى مؤلفات المبرّد وفي طليعتها (المقتضب) ولم أعر على ما نسب إليه فيه، بل العكس فقد وجدته يصرّح بإعمال المصدر منكرًا و معرفًا، واعتمادًا على هذا وضع محقق المقتضب (منع إعمال المصدر المحلّى بأل) ضمن فهرس المسائل التي نسبت للمبرّد وفي المقتضب ما يخالفها^(٢)، وفوق هذا لم أجد ما نسب إليه أيضاً فيما بين يدي من كتبه كالكامل، والمذكر والمؤنث.

وفي هذا الإطار يملكني العجب حينما نرى (شوقي) يوافق الرضي في نسبته هذا القول للمبرّد، ثم يعود إلى كلام المبرّد وتعليق المحقق عليه في الموضوع نفسه الذي يثبت فيه المبرّد صراحةً إعمال المصدرين المنكر والمعرف، فكيف - إذن - وقع هذا؟!.

(١) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٢) يراجع: المقتضب، (١/١٥٢، ٤/٢٢٣) مع هامش (٢)، وشرح الرضي لكلفيه ابن الحاجب (٢/٧١٧) تح د. يحيى مصري.

الفعل (لحقت) هو العامل، وليس المصدر المعرّف (الضرب)، وتأوّل الثاني على أنه منصوب بترع الحافض وتقديره (لأعدائه) ومن ثم يسقط الاحتجاج بهما كما يرى.

غير أنه بالنظر في الشاهد الأول يمكننا القول بأن إعمال الثاني (الضرب) لقربه واتصاله، وإعمال الأول جائز لقوته أيضاً، وبالتالي فإن إعمالهما هنا متساو، وما دام كذلك فالأقرب أحق وأولى في الإعمال من البعيد.

وهناك رواية أخرى للبيت هي (كررت) بدلاً من (لحقت) وهنا لا مناص من إعمال المصدر المعرّف؛ لأن الفعل (كررت) لا يصل إلا بحرف الجر^(١).

وأما الشاهد الثاني فإعمال المصدر المعرّف (النكايّة) أولى، تجنّباً من اللجوء إلى التقدير والتأويل أيضاً، وأما من قدر العامل فيه مصدرًا منكرًا فقال: ضعيف النكايّة نكايّة أعداءه، فهو واقع في التقدير والتمحّل أيضاً، ومع هذا فإن إعمال المصدر المعرّف أولى؛ لأن الألف واللام بمتزلة التنوين^(٢).

وفوق ذلك فقد أحصيت في النقطة الأولى من هذا المطلب (تسعة شواهد شعرية) ومن ضمنها هذان البيتان، وقد أُعمل فيها المصدر

مَسْعَبَةٍ ١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ١٥ ﴿﴾ ومع ذلك لم تسلم لهم، فقد خرّجها على مذهب الكوفيين القائل بأن "يتيمًا" مفعول به لفعل محذوف تقديره: يُطعم، وليس مفعولًا به للمصدر المنكر "إطعام" كما يرى البصريون.

وفي هذا الشأن نستذكر قاعدة كليّة تقول: ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، وهي بالضبط تنطبق تمامًا على ما نحن بصدده، فالبصريون يُعملون العامل الظاهر، والكوفيون يقدرون عاملاً غير الظاهر وهو الفعل، ومع هذا فما سجلناه من شواهد شعرية في النقطة الأولى حيث بلغت خمسة شواهد شعرية يوحي بأن (شوقي) لم يستقص في عمله هذا شواهد إعمال المصدر المنكر، وما خلصنا إليه من نتائج خلاف العلماء حول إعمال المصادر الثلاثة يثبت بما لا يدع مجالاً للشك جواز إعمالها كلها، وسأضيف مجموعة من الشواهد في الجانب الثاني تعزز ما توصلنا إليه.

٢. شواهد إعمال المصدر المعرّف بالألف واللام:

ذكر شوقي لإعمال هذا المصدر شاهدين فقط هما:

١- قول الشاعر: "لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا".

٢- وقول الآخر: "ضعيف النكايّة أعداءه".

وقد سبق ذكرهما كاملين في النقطة الأولى من هذا المطلب، ويخرّج شوقي الأول منهما على أن

(١) ينظر: الكافي (٣/١١١٣ - ١١١٤).

(٢) يراجع: المقتصد في شرح الإيضاح (١/٥٦٤) وشرح المفصل، ابن يعيش (٦/٦٥).

مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ ﴿٧﴾ فقوله (بالسوء) في موضع نصب بالمصدر (الجهر).

ومنهم أبو البركات الأنباري، حيث يقول: "وإعمال المصدر وفيه الألف واللام قليل، وليس في التثريل إعماله إلا في هذا الموضع..."^(٨) يعني الآية السابقة.

وبناء على هذا فمن النحاة من ينفي وجود إعمال المصدر المعرف بالألف واللام في القرآن الكريم كما فعل أبو علي الفارسي، وهناك من يثبت كما هو الحال عند أبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، ومنهم من يجعله محتمل الوقوع كما هو حال ابن مالك^(٩).

وبالتالي فالأخذ برأي من يثبت إعماله في القرآن الكريم، أو من يرى احتمالية وقوعه يمثل رأي الأغلبية، وفوق هذا فورود إعماله في الشعر مؤثر قاطع على جواز إعماله.

ومحصلة القول، أنه في ضوء إحصائنا للشواهد الشعرية التي تصل إلى أربعة عشر شاهداً، كما في

(٧) سورة النساء، الآية (١٤٨).

(٨) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري

تح د. طه عبد الحميد، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، (١/٢٧٢)

والبيديع، أبو السعادات مجد الدين بن الأثير، تح د. فتحي

علي الدين، ود. صالح العايد، معهد البحوث العلمية، جامعة

أم القرى، ط ١، ١٤٢٠هـ، (١/٥٢٢) وشرح جمل

الزجاجي، ابن خروف (٢/٦٢٦).

(٩) يراجع: شرح التسهيل (٣/١١٦).

المعرف بالألف واللام، وفيه دلالة على جواز إعماله بلا شك.

الثاني: إيراد شواهد أخرى غير ما سبق ذكره^(١) ويتضمن فقرتين:

أ- شواهد إعمال المصدر المنكر:

١- قال الله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾^(٢) حيث نصب "شيئاً" بالمصدر المنون "رزقاً".

٢- وقال الله تعالى: (إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب)^(٣)، في قراءة أبي بكر عن عاصم بتنوين (بزينة) ونصب (الكواكب).

٣- وقال عز وجل: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾^(٤)

وقد نصب هنا "رسولاً" بـ (ذكراً)^(٥).

ب- شواهد إعمال المصدر المعرف بالألف واللام:

قال أبو علي الفارسي: "ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام مُعملاً في التثريل"^(٦).

وقد استدلل مجموعة من العلماء بأن هذا المصدر ورد معملاً في قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ

(١) سورة النحل، الآية (٧٣).

(٢) سورة النحل، الآية (٧٣).

(٣) سورة الصافات، الآية (٦).

(٤) سورة الطلاق، الآيتان (١٠ - ١١).

(٥) يُراجع: المقتصد في شرح الإيضاح (١/٥٥٤ - ٥٥٥)

وشرح التسهيل (٣/١١٦).

(٦) ينظر: الإيضاح (١٤٥).

● امتلاك شوقي لخاصية اللغة، جعله في مواقع عدّة مقنعا لمن يطالع كتبه، ولكني أحذر في الوقت نفسه الباحثين الكرام عدم قبول ما يقوله دون تمعن وتأن.

● اكتفاء شوقي في كثير من المواضع بالأمثلة عن القواعد ما جعل كتابه غامضا على النشء، وهو بهذا يخالف هدفه من تأليفه وهو (التيسير).

● تشبث شوقي بالآراء والمذاهب التي تخدم هدفه من هذه السلسلة، جعله محلا للنقد من ذوي الاختصاص.

● تناقض شوقي في المنهج الذي اتبعه وأسس، فمرة نراه يقرُّ أمرا، ثم يخالفه في موضع آخر، وقد نبهنا عليه في أثناء البحث.

● مما تبدى للباحث جليا أن (شوقي) يدعو إلى (الحذف) كثيرا، مع العلم أنه لم يحذف من الأبواب إلا ثلاثة هي: (الترخيم، الميزان الصرفي، الإعلال) ولكنه في الواقع يدمج الموضوعات المتشابهة - من وجهة نظره - مع بعض، وهو بهذا الصنيع قد فرّق الموضوعات من حيث أراد جمعها.

● أن رجوعي للمصادر والمراجع النحوية والصرفية القديمة والحديثة - في نظري - أمر محمود؛ لأن مادة كتاب (تجديد النحو) مادة تراثية وعلمية خالصة بغض النظر عما صنعه شوقي في تأليفها، لذا فشوقي خلط بين النحويين العلمي والتعليمي، فكان الرد عليه من جنس ما أتى به.

● مما خلصت إليه أن أقوى ردّ على شوقي، كان من خلال كتبه التي رجعت إليها.

● أن استنباط النحاة الأول لضوابط وشروط بعض الأبواب من خلال كلام العرب، يعد مدعاة

النقطة الأولى من هذا المطلب، ووقفنا بتأمل عميق وتفصيل دقيق عند آراء ومذاهب ونصوص النحاة قدامى ومحدثين حول إعمال المصادر وترتيبها من حيث الكثرة والقياس، كما في النقطة الثانية، وعودتنا مرّة أخرى للنظر في الشواهد التي أوردها شوقي، وإضافتنا لشواهد قرآنية غير ما ذكر، كما في النقطة الثالثة، كل هذا أثبت لنا أن إعمال المصدرين المنكر والمعرف بالألف واللام جائز، ومن ثم ينضمان إلى نظيرهما (المضاف)؛ ليكتمل بما الدرس النحوي ويتضح.

الخاتمة

(ربّ لك الحمد أن أعنت ويسرت إتمامه)

بعد التطواف حول هذا الموضوع وفيه، أخلص إلى النتائج والتوصيات الآتية:

● في ضوء مناقشتي لشوقي من خلال مطالب الباحثين الأول والثاني، اتضح أنه بجانب للصواب بناء على الأدلة والحجج التي سقتها للردّ عليه، ولا يعني ذلك أنني مصيب قطعاً وهو في المقابل مخطئ؛ لأن العلوم الإنسانية عموماً فيها مساحة كبيرة للخلاف وإبداء وجهات النظر، ولكن مع ذلك نلجأ أنا وإياه إلى المختصين للنظر فيما أبديناه.

● بالرغم من المساحة الزمنية التي أعطاها شوقي لهذه السلسلة، فإنها لم تنجح في الميدان التعليمي، مع نجاحها في إثارة الباحثين حولها نقداً، وتوجيهاً، ودراسة، بسبب العناوين البراقة (التجديد، التيسير) في العموم.

● اعتماد شوقي في أغلب الأحيان على المصادر النحوية المتأخرة مما سبب له إشكالات في اختيار الآراء والمذاهب القوية والمشهورة والمطرده.

فهرس المصادر والمراجع

١. ابن الطراوة النحوي (٥٢٨ هـ) د. عياد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٢. ابن طلحة النحوي، (٦١٨ هـ) حياته وآثاره وآراؤه د. عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٧٥٤ هـ)، تح د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
٤. الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين القرشي الكيشي (٦٩٥ هـ)، تح و دراسة د. عبد الله البركاتي، ود. محسن العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
٥. الإصباح في شرح الاقتراح، د. محمود فجّال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
٦. الأصول في النحو، ابن السراج (٣٢٦ هـ)، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ.
٧. الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، أ.د علي عبدالله العنكي، دار الرضوان، عمان، ط١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
٨. الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ابن الطراوة، (٥٢٨ هـ) تقديم وتح د. عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

للفخر والاعتزاز، إذ به تنضبط الموضوعات وتطرد، وبالتالي فالاستغناء عنها داعٍ إلى الفوضى واختلاط المفاهيم.

● اتكاء شوقي على الاستعمال المعاصر في اللغة الأدبية أو اللهجة الدارجة، يخالف ما نصّ عليه علماءنا القدامى من تحديد عصور الاحتجاج اللغوي مكانًا وزمانًا.

● لم تكن الإشكالية في المادة النحوية العلمية التي دعا شوقي إلى حذفها، أو دمجها، أو الإضافة عليها، بل في الطريقة التي تُقدم بها هذه المادة، لذا فالتركيز على المنهجية التعليمية للغة هو المطلوب الآتي.

● مما يلفت الانتباه حقًا أن (شوقي) أهّم النحاة كثيرًا بالافتراض، وعلل لحذف مجموعة من الشروط والأدوات والأبواب بأنها كثيرة أو معقدة، ولم تكن تلك الدعاوى بمنأى عن ردودنا أثناء البحث.

● مما يلحظ هنا على دراسة شوقي الاستقراء الناقص، فنراه مثلًا يجزم بأن هذه المسألة ليس فيها إلا شواهد كذا وكذا، وبالعودة لمصادرنا التراثية نجد ما يخالف ذلك، وهكذا في نسبة الآراء والمذاهب والأحكام المطلقة التي ينادي بها دون تمحيص أو برهان قاطع.

● أن الحقيقة العلمية فوق كل اعتبار، لذا يجب البحث عنها بكل الوسائل المهنية والأكاديمية، ولا نتهيب من نقد أو مخالفة الشخصيات الاعتبارية، إذا ما جانبوا هذه الحقيقة.

١٧. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر
الأدب في علم مجازات العرب، الأعلام الشنتمري
(٤٧٦ هـ) حققه وعلق عليه د. زهير عبد المحسن
سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢،
١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٨. التصريح بمضمون التوضيح،
الشيخ خالد الأزهرى، (٩٠٥ هـ)
دراسة وتح د. عبد الفتاح بحيري
إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط ١،
١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٩. تصريف الأفعال ومقدمة
الصرف، تأليف الشيخ/ عبد الحميد عتتر،
الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ٢،
١٤٠٩هـ.

٢٠. تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج
تجديده، د. شوقي ضيف (١٤٢٥ هـ)، دار
المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٦م.

٢١. بحث "تيسير النحو: موضحة أم
ضرورة؟" محمد صاري، ضمن أعمال ندوة
(تيسير النحو) ٢٣ - ٢٤ أبريل ٢٠١٤م،
المكتبة الوطنية، الحامة، منشورات المجلس
الأعلى للغة العربية، الجزائر.

٢٢. تيسيرات لغوية، د. شوقي ضيف
(١٤٢٥هـ)، دار المعارف، ١٩٩٠م.

٢٣. حركة تجديد النحو وتيسيره في
العصر الحديث دراسة تحليلية تقويمية،
إعداد د. إبراهيم عمر سليمان زييدة،
المكتب الوطني للبحث والتطوير،
طرابلس، ليبيا، ط ١، ٢٠٠٤م.

٩. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات
الأنباري (٥٧٧ هـ)، تح محمد محيي الدين عبد
الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،
١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٠. الإيضاح، أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ)،
تح د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت،
ط ٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

١١. الإيضاح في شرح المفصل، ابن
الحاجب (٦٤٦ هـ)، تح د. موسى العليلي، وزارة
الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي،
الجمهورية العراقية، ١٤٠٢هـ.

١٢. البديع في علم العربية، أبو
السعادات محمد الدين بن الأثير (٦٠٦ هـ)،
تح د. فتحي علي الدين، ود.
صالح العايد، معهد البحوث العلمية،
جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٠هـ.

١٣. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو
البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) تح د. طه عبد
الحميد، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية
العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٤. التبصرة والتذكرة، أبو محمد الصيمري، تح
د. فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء
التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار الفكر،
دمشق ط ١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٥. تجديد النحو، د. شوقي ضيف
(١٤٢٥هـ)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

١٦. تجديد النحو ونظرة سواء، د.
أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، مصر،
ط ١، ١٤٠٦هـ.

٣٢. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (٦٨٨هـ)، تح د. حسن الحفظي ود. يحيى مصري، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٣٣. شرح كتاب سيويه، أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، تح شعبان صلاح وآخر، مراجعة أ.د. حسين نصار، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٧هـ.

٣٤. شرح المفصل، ابن يعيش (٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د.ت. ٣٥. قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، د. محمد عيد، بحث "كتاب تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف - عرض وتقويم"، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٦. الكتاب، سيويه (١٨٠هـ)، تح عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٣٧. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع (٦٨٨هـ)، تح ودراسة د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٨. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تح غازي طليمات ود. عبد الإله نبهان، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٣٩. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (٥٤٦هـ)، تح عبدالله بن إبراهيم الأنصاري وآخر، دار

٢٤. الخصائص، ابن جني (٣٩٢هـ)، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

٢٥. خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش - الكوفيون)، د. عفيف دمشقية، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

٢٦. رصف المباني في شرح حروف المعاني، الماقي (٧٠٢هـ)، تح أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ.

٢٧. شذا العرف في فن الصرف، الشيخ/أحمد الحملاوي (١٣١٥هـ)، شرحه وفهرسه واعتنى به د. عبدالحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) (٩٢٩هـ) تح د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت.

٢٩. شرح التسهيل، ابن مالك (٦٧٢هـ)، تح د. عبد الرحمن السيد وآخر، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٠. شرح جمل الزجاجي، ابن خروف (٦١٠هـ)، تح ودراسة د. سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ.

٣١. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٣هـ)، تح د. صاحب أبو جناح، د.ت.

٤٨. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، تح د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد، ١٩٨٢م.
٤٩. المقتضب، المبرد (٢٨٥هـ)، تح محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩هـ.
٥٠. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ)، تح مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٥١. منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين، أ. أحمد إبراهيم عمارة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ٤، ١٤٠٨هـ.
٥٢. منهج الكوفيين في الصرف، د. مؤمن غنام، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٥٣. الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي (١٣٤٩هـ)، شرح محمد البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ت.
٥٤. بحث "موقف شوقي ضيف من الدرر النحوي... دراسة في المنهج والتطبيق" د. علاء الحمزاوي (منشور على الشبكة العنكبوتية).
٥٥. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٩٧٥م.
٥٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، (٩١١هـ) تح د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ.
- الفكر العربي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٨هـ/١٩٧٧م.
٤٠. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده، مصر، ط ٢، ١٣٧٧هـ.
٤١. المستقصى في علم التصريف، د. عبداللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
٤٢. مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي، د. محمد السبيهي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٤٣. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (٧٦٩هـ)، تح وتعليق د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٤٤. معجم القراءات، د. عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٤٥. معاني القرآن، الفراء (٢٠٧هـ)، تح أ. محمد النجار، دار السرور، ١٩٥٥م.
٤٦. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام (٧٦١هـ)، تح د. مازن المبارك وآخر، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
٤٧. المفصل في علم العربية، الزمخشري (٥٣٨هـ)، دراسة وتح د. فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، ط ١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.